ضمن ملفات «العروبة الجديدة»

العروبة... بعيون امازيغية

ملف من إعداد وتقديم: عبد الحق لبيض
(مراسل الآداب في المغرب)

المشاركون
(ألفبائيًا)

- ابراهيم أخياط
- أحمد أرحموش
- أحمد عصيد
- الحسين وعزي
- أمينة بنت الشيخ
- عمر أمرير
- مصطفى المسعودي

على سبيل التقديم

أن تُفْرد مجلةُ الآداب ملفًا خاصًا بالمسألة الأمازيغية، فذلك يدلّ على حيوية الموضوع وراهنيته. كما يدلّ على انفتاح هذه المجلة على مكوِّنات الثقافة العربية، باختلاف لغاتها ومفرداتها وقيمها، إيمانًا منها بضرورة إقامة حوار داخل المنظومة الثقافية العربية، يتّخذ من القيم الثقافية بعدًا أساسيًا لإعادة التفكير في «هوامش» النظام الثقافي العربي، وذلك في سياق ترسيخ ركائز الخطاب القومي على مبادئ الديموقراطية والحرية والمساواة.

ولأنّ المسألة الأمازيغية موضوع يشغل جزءًا مهمًا من الوطن العربي، فإنّ عرضَ تفاصيله على القارئ العربي يشكّل رسالةً لا بدّ من أدائها بمسؤولية وموضوعية. لهذا السبب ارتأى رئيسُ تحرير الآداب أن يخصّ الخطابَ الأمازيغي بملفّ خاص يَعْرض فيه المناصرون للحركة الأمازيغية مواقفَهم وآراءهم بكل حرية وموضوعية. كما التزمت المجلة، في المقابل، تخصيصَ ملف آخر بعنوان «نقد الخطاب الأمازيغي،» وذلك من من منطلق حق الرد والنقاش للطرف الذي يريد أن يُدْلي بأفكاره الناقدة للأطروحات الأمازيغية.

من هم البربر؟

يشكّل العنصرُ البربري في دول المغرب العربي أكبرَ جماعةٍ لغويةٍ غيرِ عربية في العالم العربي، وغالبيتُهم العظمى تعيش في المغرب والجزائر. ويتوزع البربر في المغرب على جبال الأطلس والريف، إلاّ أنّ وجودهم يكاد يغطي كلَّ مناطق المغرب بحكم اندماج العنصر الأمازيغي بالعنصر العربي وتشكيلهما للشخصية المغربية.

أما عن أصول البربر فقد اختلف فيها الباحثون. فقد اتجهت الآراءُ قديمًا إلى جعل أصل سكان شمال إفريقيا خارجًا عن المنطقة. فهيرودوت يردّ أصلَ البربر إلى الطروادين الذين طُردوا من طروادة بعد أن غزاها الإغريقُ ما بين القرنين ١١ و١٢ قبل الميلاد. وأما سالوست فيذهب إلى أنّ سكان شمال إفريقيا الأوائل هم الجيتوليون والليبيون، وبعد ذلك قاد هيرقل إلى المنطقة عناصرَ ميديةً وأرمينيةً وفارسيةً انطلاقًا من إسبانيا. في المقابل، اتجه النسّابون والمؤرّخون العرب في العصر الوسيط إلى إرجاع نسب البربر إلى قبائل عربية معروفة: فهم تارةً من ولد إبراهيم من ابنه نقشان، وتارةً من قبائل غسان، وأحيانًا هم يمنيون هاجروا إلى المنطقة، وأحيانًا أخرى من لَخم وجذام سكّان فلسطين الذين طردهم الفرس، وقال آخرون إنّهم من ولد النعمان بن حمير بن سبأ، أو من قوم جالوت...[1] إلى غير ذلك من الأقوال.

---

١ ـ هذه المعلومات التاريخية مستقاة من مؤلف د محمد حقي: **البربر في الأندلس** (المكتبة التاريخية، منشورات شركة النشر والتوزيع المدارس، ٢٠٠١).

أما عند المؤرخين الغربيين فقد تشعّبت المدارسُ التي قاربتْ أصولَ البربر. فقد برز في ألمانيا تيارٌ فلسفيٌّ انصبّتْ اهتماماتُه، في منتصف القرن التاسع عشر، على تأكيد الأصل الشرقي للبربر. وأما المدرسةُ الفرنسية فقد اتّجهت في تلك الحقبة، ولأسباب استعمارية معروفة، إلى الحديث عن الأصل الأوروبي للإنسان البربري، معتمدةً في ذلك على وجود بعض التماثلات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وقد اتفقت الدراساتُ الأنثروبولوجية على أنّ منطقة شمال إفريقيا كان قد عَمَرَها الإنسانُ منذ حوالى عشرين ألف سنة قبل الميلاد، وهو الإنسان الذي سمّوْه «الإنسان العتيري» وعُثر على بقاياه في جبل عرود قرب وهران في الجزائر. كما توصّلت الاكتشافاتُ الأثريةُ إلى وجود إنسان آخر منذ حوالى الألف التاسعة قبل الميلاد عُرف باسم «الإنسان القفصي،» ويقال بأنّه قَدِمَ إلى المنطقة من الشرق الأدنى. ويستنتج البحّاثةُ المغربي د. محمد حقي من هذه الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية أنّ «أصل الإنسان البربري خليطٌ من إنسان محلي تطور في المنطقة، وإنسانٍ طارئ قَدِمَ من الشرق الأدنى، ومَكّنتِ الهجرةُ من اندماجِهما واختلاطهما، فأنتجا الإنسان البربري.»[1]

وخلاصةُ القول إنّ أصل البربر يظل من الإشكالات التاريخية التي عَرفت اختلافاتٍ عديدةً. غير أنّ ذلك لا يَمْنع من أنّ البربر هم سكّانُ المغرب الأولون، وقد كانوا منفتحين على الهجرات المتعددة التي كان يعجّ بها العالمُ القديم ـ وهو ما يلْغي فكرةَ الأصل الواحد، «النقيّ والصافي» التي تريد أن تروِّج لها بعضُ الأفكار العرقية المتطرفة. فليس هناك عِرْقٌ نقيّ أو صافٍ، وإنما الشعوبُ والأمم نتاجُ تفاعلٍ وتمازجٍ واختلاط تُسْهم فيها الدينامية المجتمعية والصيرورةُ التاريخية.

راهنية المسألة الأمازيغية

يقول المفكّر الفرنسي إدغار موران: «يجب أن يحاصِرَ فكرُنا اللامفكَّرَ فيه الذي يَقُوده ويتحكّم فيه. فنحن نَستخدم بنيةَ فكرنا كيْما نفكّر، ولا مفرّ لنا من استخدام فكرنا أيضًا لإعادة التفكير في بنيتنا الفكرية.» والحال أنّ ما يبرِّر هذه العمليةَ الفكريةَ في مسارنا العربي تحديدًا هي رغبتُنا في إحداث انتقال حقيقي إلى المجتمع الديموقراطي الحداثي. وذلك أنّه لا يُمْكن تحقيقُ هذا الانتقال دون إعادة الاعتبار للعناصر التي ظلت مقصيّةً ومقموعةً في البنية الفكرية للمجتمع المغربي. فلا تغييرَ ولا تحوُّلَ، وجزءٌ من الذات المغربية يعاني التهميشَ والإلغاءَ المقصودَيْن. لذلك نرى ضرورةَ تجاوز النقاش المبدئي حول الأمازيغية، والذي كان يدور حول

---

١ ـ المرجع ذاته، ص ١٩.

شرعية مقاربة السؤال الأمازيغي أو عدم شرعيته، إلى طرح أسئلة جوهرية تخصّ مسألةَ الحداثةِ والديموقراطيةِ والقطيعة مع فكر الأحادية في تجلّياتها المختلفة. وهذا ما سيجعل من المسألة الأمازيغية مدخلاً ضروريًا للتأسيس لحوار مجتمعي ديمقراطي وحداثي يلامس الأسئلةَ الكبرى التي تؤطِّر كلَّ انتقال حقيقي نحو مجتمع التعدد والاختلاف.

إنّ ما حققته المسألةُ الأمازيغية، بفعل نضال القوى المؤمنة بها وبشرعية خطابها، أضحى نقطةَ جذبٍ قويةً لكلّ القوى المغربية الأخرى التي تناضل من أجل بناء المجتمع المنشود. وبهذا المعنى ستكون القضيةُ الأمازيغيةُ بمثابة «مقصورة القيادة» التي من داخلها سنوجِّه مسارَ نضالنا من أجل مجتمع تسوده قيمُ الفعل الاجتماعي المنظِّمة للعلاقات الاجتماعية، بَدَلَ قيم الهوية والنسب والانتماء الطبقي أو العشائري أو الجغرافي؛ مجتمعٍ يؤسِّس للدور الاجتماعي للذات، أو لما أسماه دوركايم بـ «التضامن العضوي» الذي يقوم على فكرة تقسيم العمل التي تقود إلى تقويم الفرد من خلال وضعه داخل مجتمع مركّبٍ ومختلفٍ.

الأمازيغية أو الحاجة إلى نهاية الأحادية الثقافية

لقد ساد، ولسنوات عديدة، خطابٌ أحاديٌّ في مقاربة القضية الأمازيغية، تميَّز بالإقصاء والإقصاء المضادّ. فقد تحصَّن معارضو القضية الأمازيغية خلف خطابٍ متعالٍ على حقائق الواقع والتاريخ، فسعوا إلى إلغاء ذاكرة شعبٍ مشحونةٍ برموز ودلالات تعود إلى ما قبل خمسين قرنًا، فعدّوها مجردَ أشكالٍ لا تعبِّر عن وجدان وتاريخ أمة. وقاموا بـ «فَلْكَرَة» مظاهر التعبير الثقافي الأمازيغي بحجة عدم قدرتها على الحياة والاستمرار، بالرغم من أنّ هناك مجموعات بشريةً كبيرةً تَحْمل هذا التراث في الذاكرة ويشكّل مادةً لانفعالاتها وأحاسيسها. لقد سعى معارضو الخطاب الأمازيغي إلى تحويل المغرب المتعدد إلى مغربٍ واحدٍ «متجانس،» وإلى تعليب الشعب المغربي المتنوع اللسانِ والثقافةِ داخل تنميط يلغي التنوعَ لحساب الوحدة المصطنعة، صانعين للوطن المغربي مدخلاً تاريخيًا واحدًا.

وفي المقابل، ثمة موقفٌ متعصبٌ للبعد الثقافي الأمازيغي، ورافضٌ لأيّ بعد آخر في تشكيل المنظومة الثقافية والحضارية المغربية. ويتمثّل ذلك في موقف المناضلين الأمازيغ الراديكاليين الذين ناصبوا البعدَ الحضاريّ العربي العداءَ، بدعوى حيلولته دون تحقيقهم شخصيتَهم الثقافيةَ. بل اعتبروا أنّ الأرض أمازيغية والشعب أمازيغي، وكلُّ ما سوى ذلك دخيلٌ وعليه أن يَتْرك الأرضَ «لأصحابها» أو يندمج فيهم وفي هويتهم النقية والصافية. إنّها بحقٍّ ملامحُ الخطاب العرقي المتطرف الذي يتناسى السيرورةَ التاريخيةَ والانعطافاتِ التي تعيشها الأممُ والشعوبُ في مسارها التاريخي الطويل. وفي هذا السياق يصرِّح الأستاذ رشيد رخا، رئيسُ الكونغرس الأمازيغي، في حوار مع جريدة **العصر** الإسلامية بما يلي: «المغاربة كلُّهم أمازيغ... فكلُّ مَنْ خُلِقَ في بلاد أمازيغن أمازيغي. والعربيُّ له الحقُّ في الدفاع عن هويته، لكنّ هذه

الهوية مصطنعةٌ خَلَقَتْها المدرسةُ المغربية من خلال القومية العربية... مكان العرب هو الشرق.» ويضيف: «نحن ندعو إلى علاقات مع الشمال (أوروبا) ومع الجنوب (إفريقيا) أكثرَ من الشرق. فـ ' اتحاد المغرب العربي ' الذي يتحدثون عنه لن يكون أبدًا بهذه الصيغة . فنحن ننادي بوحدة المغرب الكبير على غرار الاتحاد الأوروبي. الشرق لم يأتنا منه شيء. فهؤلاء الذين يُنْتجون البترولَ، هل يقدِّمون لنا شيئًا؟ وعندما يحتاجون لليد العاملة هل يطلبونها منّا؟ هؤلاء يأتون إلى المغرب فقط من أجل السياحة الجنسية، وهذا ما يهدِّد قيمَنا.. وحتى فكرةُ الانقلابات لم تأتنا إلاّ من المشرق بإيعاز من القوميين المغاربة.»[1]

إنّ مثل هذا التحليل التبسيطي والعقيم هو السائد في الخطاب الأمازيغي الراديكالي المتطرف، وهو تحليل يفتقر ألى أبسط شروط الموضوعية والعلمية والعقلانية. وإلاّ فكيف للأستاذ رشيد رخا أن يُسْقط من تحليله حقبًا طويلةً من تاريخ التواصل والتفاعل بين المشرق والمغرب العربييْن؟ وكيف له أن ينسى الدورَ الكبيرَ الذي لعبه البربرُ في فتح الأندلس وفي إقامة المماليك والدول؟

إنّ الثقافة الأمازيغية ليست كيانًا ميتًا فَقَدَ روحَه ووارِيْناه الثرى فعُدْنا لنتقاسم تركتَه أو لنتخاصمَ حول شرعيةِ مَنْ يحقّ له أن يَرِثَه. إنّها ما تزال تَنْبض حياةً في وجدان كل المغاربة، وما تزال تشكّل ـ إلى جانب مكوّنات أخرى عربية وأندلسية وزنجية ومتوسطية ـ مصدرَ غنًى لشخصيتنا الحضارية والثقافية. ولم تكن الثقافة والحضارة العربيتان في يومٍ ما عائقًا أمام الانفتاح على المكوّنات الأخرى للذات الوطنية المغربية، بقدْر ما شكلتا إطارًا حضاريًا اتسع لكل تعبيرات الهوية والثقافة المغربيتين، دونما رغبة في الهيمنة أو الإقصاء. لم تكن للأمازيغ «أيةُ عقدة تجاه اللغة العربية، لأنّها لم تُفْرض عليهم ولم يُرْغَموا على تعلّمها قط، بل تقبّلوها عن طواعيةٍ وطيبِ خاطر، فرسّخوا لها أقدامَها في هذا الوطن سياسيًا باستقبالهم المولى إدريس؛ وإداريًا بخلق أسلوب عربي في المراسلات الرسمية لا يزال متّبَعًا منذ عهد الموحّدين؛ وتربويًا بإنشاء مدارس لها على نطاق واسع في عهد المرينيين؛ وديداكتيكيًا بتأليف كتبٍ في النحو العربي كما فعل الجزولي وبن معطى وآجروم.»[2]

لذا، فإنّ التعريب لم يكن إيديولوجيةً فرضتْها الحركةُ الوطنية. بل إنّ هذه الأخيرة لم تجد نفسَها أمام نسقيْن لغوييْن كان يجب أن تختار بينهما، وإنما كانت أمام نسق لغوي رسمي وحيد تكرَّسَ في المغرب منذ الدولة المرابطية ذات الأصول الأمازيغية وتقوّى في عهد الموحّدين والمرينيين من خلال بناء المدارس الدينية العديدة التي كانت تروِّج للثقافة العربية الإسلامية. إنّ التعريب كان اختيارًا من أهل أمازيغ أنفسهم عندما كانت اللغةُ العربيةُ هي لغةَ التخاطب

---

١ ـ رشيد رخا، في حوار مع جريدة **العصر** الإسلامية (الناظور، المغرب)، ٢٣ ماي ٢٠٠٢.

٢ ـ محمد شفيق، «الأمازيغية والمسألة الثقافية بالمغرب،» مجلة **آفاق** (الرباط)، العدد ١، ١٩٩٢، ص ٩٥.

الحضاري، وحين كانت العربيةُ لغةَ العلم والإدارة والارتقاء في السلم الاجتماعي. لذلك، فإنّ تحريف النقاش حول الأمازيغية إلى مجرد كونها ردة فعل ضد هيمنة الثقافة واللغة العربيتين (مع أنّ الجميع يَعْرف لمن الغلبةُ والهيمنةُ الثقافية واللغوية اليوم في المغرب!) يُعدّ بمثابة تفريغ لمحتوى القضية الأمازيغية التي قلنا إنّها تشكّل بوابةً رئيسيةً نبادر من خلالها إلى مقاربة الإشكالات الكبرى في مغرب اليوم والمستقبل.

نعود إلى القول إنّ جوهر المسألة الأمازيغية، في اعتقادنا، يقوم في قدرتها على أن تشكّل أرضيةً قويةً لمناقشة ظاهرة إقصاء الثقافة الشعبية المغربية بكلّ تجلياتها ولهجاتها من المجال العامّ الذي ظل حكرًا على الثقافة «النظامية» الرسمية. فهذه الأخيرة ارتأت أن تقصي من دائرة المفكَّر فيه كلَّ ما قد يعيد المبادرةَ إلى المجتمع في تقرير مصيره السياسي والاجتماعي والثقافي. ولم يكن للدولة المغربية مشروعٌ مجتمعي حضاري تدافع عنه، بقدر ما كانت تقتات من تناقضات المجتمع وتسعى إلى تعميقها، لتَفْرض نوعًا من التجانس المصطنع على المجتمع يخوِّل لها الاستمراريةَ ويَضْمن لها الاستقرارَ السياسيَّ ضدًا على الدينامية المجتمعية التي كانت تتوق إلى إفراز تنوعاتها واختلافاتها ضمن مناخ ديموقراطي. فالسلط الاستبدادية، كما يقول توران، لها «القدرةُ على توحيد المجتمع ثقافيًا من أجل فرض رقابة مطلقة على الأفراد والجماعات، حيث المصالح والآراء والمعتقدات دومًا مختلفة. وبقدْر ما تتماهى هذه السلطُ مع مبدإ ثقافي موحّد، سواء العقل أو الأمة أو العِرق أو الدين، فإنّها تتّجه بالمجتمع الذي تَحْكمه نحو جحيم الشمولية.»[1] واليوم، عندما نعيد التفكير في هذا اللامفكَّر فيه في النسق الثقافي والسياسيِ الرسمي، فإنّنا نسعى إلى التأسيس لثقافة «الحقيقة والإنصاف والمصالحة،» وذلك من خلال إعادة إنصاف تلك الفئات الاجتماعية والجماعات الثقافية التي كانت أقلَّ حظًا من غيرها في الاستفادة من توزيع السلطة والثروة والمعرفة. والأمر هنا لا يقتصر على البربر أو على الثقافة الأمازيغية فقط، وإنما يطاول فئاتٍ مجتمعيةً عريضةً من الشعب المغربي ويمسّ تعبيراتٍ ثقافيةً شعبيةً عديدة.

والملفّ الذي نقدّمه اليوم، إلى جانب الملفّ الثاني الذي ستُصدره مجلةُ الآداب في عددها القادم حول «نقد الخطاب الأمازيغي،» يَدْخلان ضمن منظورنا القائم على ضرورة إعادة قراءة بنيتنا الفكرية من منطلق رؤيةٍ نقديةٍ وعلميةٍ ـ وهو العملُ الذي شرعتْ في إنجازه الآداب منذ مقاربتها لموضوع «العروبة الجديدة.»

الدار البيضاء

١ ـ Alain Touraine, **Pourrons-nous vivre ensemble?** (Paris: Fayard, 1997), p. 199.

الحركة الثقافية الأمازيغية: الخطاب والتوجُّهات الكبرى

أحمد عصيد

جذور قضية

تَطْرح الأمازيغية نفسَها كقضية من قضايا المغرب المعاصر، التي تمتدّ لتَشْمل مختلفَ أبعاد الكيان المغربي. وإذا كان الخطاب الإقصائي قد لجأ دائمًا إلى تعليق القضية على مشجب «الاستعمار،» فإنّ النظرة المتفحِّصة تُظْهر أنّ الأمازيغية انبثقتْ من صميم التحوُّلات التي عرفها المغربُ خلال الثلثيْن الأخيريْن من القرن العشرين، وهي التحولات التي ولدتْ تناقضاتٍ ذاتَ صلة بالعوامل التالية:

١ ـ قيامُ الحركة الوطنية المغربية، كردّ فعل على السياسة الاستعمارية التي تضمَّنها «الظهيرُ البربري،» ببناء مشروعها السياسي للدولة الوطنية المغربية الحديثة على أرضيةٍ ثقافيةٍ تلغي البعدَ الأمازيغيَّ للكيان المغربي، وذلك لاعتبارين: أولُهما تبنِّي نموذج الدولة الوطنية اليعقوبي الفرنسي الذي يقيم الدولةَ على أساس مبدإ «التأحيد uniformisation من أجل التوحيد unification،» الأمر الذي يَفْرض إلغاءَ عناصر التعدد وتذويبَها لصالح العنصر الواحد. وثانيهما تبنِّي الحركة الوطنية المغربية لإيديولوجيا القومية العربية كما حَمَلَها إلى المغرب سنة ١٩٣٠ الأمير شكيب أرسلان؛ وهذا ما استوجب تأطيرَ نضال الحركة الوطنية المغربية بغائيّةٍ تَجْعل كلَّ العمل الوطني يصبّ في مشروع وحدوي عربي، الأمرُ الذي يُدْرج المغربَ تلقائيًا ضمن «الوطن العربي» الذي تتحدد فيه كلُّ العناصر في إطار «العروبة» الخالصة. ولقد أدّى هذان الاعتباران إلى جعل خطاب الحركة الوطنية مفارقًا لما هو عليه واقعُ الحال في المغرب، سواء ككيان جيوسياسي، أو كامتداد سكاني وتنظيم اجتماعي وحساسية هوياتية وثقافية ـ وهي مستويات تَطْبعها تعدديةٌ صارخةٌ عبر التاريخ.

٢ ـ قيام الدولة المغربية، مباشرةً عند فجر الاستقلال، بالتخطيط لسياستها في كل القطاعات بناءً على الثوابت التي أرستها الحركة الوطنية. وقد اعتُبرتْ هذه الثوابت أمورًا لا غنى عنها في تأكيد حضور السلطة المركزية، وتفكيكِ الكيانات القَبَلية، وإعادة تشكيل خريطة التجمعات السكانية، ومحو التلوينات الثقافية عن طريق الدفع بها إلى الهوامش المنسيّ واستعمال التعليم النظامي الموحد ووسائلِ الإعلام العمومية لتحقيق ذلك. وكان برنامجُ التعريب هو العنوان الظاهر لتلك السياسة الرسمية، التي لم تكن تَشْغلها معضلةُ وجود اللغة الأجنبية الفرنسية في دواليب الدولة بقدْرِ ما كان يؤرِّقها التعدُّدُ الثقافيُّ واللغويُّ الداخلي!

وغنيٌّ عن البيان أنّ الإدارة الفرنسية، التي كانت حريصة على إبقاء المغرب بعد استقلاله تحت وصاية الدولة الحامية سابقًا، قد ساعدت المسؤولين المغاربة على وضع أسس دولة الاستقلال انطلاقًا من النموذج الدولتي الوطني الفرنسي.

٣ ـ تفكيكُ جيش التحرير، الذي كان يمثِّل قوةَ حضور الأمازيغيين والبوادي المغربية في المشهد السياسي المغربي خلال المرحلة الكولونيالية، لصالح النظام المَلَكي وحزبِ الاستقلال، وهو ممثِّلُ البرجوازية المدنية المنتسبة في معظم عائلاتها إلى أصول عربية أندلسية. وقد أدّى ذلك إلى شعور الأمازيغيين بالحيْف والغبن السياسيْن، باعتبارهم القوةَ الضاربةَ التي قاومت الاستعمارَ بالعمل المسلّح منذ دخوله إلى المغرب، ولكنّها وجدتْ نفسَها خارج مراكز القرار والسلطة والمال بعد أن استحوذتْ عليها جميعها أقليةٌ بورجوازيةٌ استطاعت في وقتٍ مبكِّرٍ اكتسابَ ثقافة عصرية أهَّلتْها لتنصيب أبنائها في مواقع السلطة داخل دواليب الدولة الفتيّة.

٤ ـ فشلُ الأمازيغيين في فرض وجودهم على الساحة السياسية عبر النضال الراديكالي المعارض بعد الاستقلال، وهو نضالٌ عَرَّضهم للتشريد والنفي والاعتقال السياسي دون أن يصلوا إلى تصحيح مسار الدولة المستقلة التي انحرفتْ عن الأهداف التي مِنْ أجلها قاوموا الاحتلال. وجديرٌ بالذكر أنّ ما قامت به السلطة قد استعانت فيه بعناصر **أمازيغية** موالية لها(!)، سواء في الجيش أو في أحزاب سياسية يمينية تمّ تشكيلُها لخلط الأوراق والتشويشِ على المعارضة الراديكالية ـ

نساء في شرق أعالي جبال الأطلس، يرتحن بعد عرس (عن **الناشونال جيوغرافيك**)

خاصةً تلك التي كان يمثّلها «الاتحادُ الوطني للقوات الشعبية،» وقبله الانتفاضاتُ المسلحةُ التي عرفها الشمالُ والوسطُ والجنوبُ المغربي.

٥ ـ قيامُ الدولة المغربية المستقلة بتكريس توجُّهات السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز بين «مغرب نافع» و«مغرب غير نافع،» وهو ما عَرَّضَ مناطقَ بكاملها للتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. وقد تأكّد هذا النهجُ مع توريث الإرث الاستعماري من الممتلكات العقارية لأقليةٍ مستفيدةٍ داخل الجيش والطبقة السياسية والتجارية البورجوازية.

٦ ـ استفحالُ ظاهرة الهجرة من البوادي في اتجاه الحواضر الكبْرى بسبب التهميش الاقتصادي. وقد نَتَجَ عن ذلك، إضافةً إلى تشكُّل هوامش الفقر والبطالة حول المدن، بروزُ ظواهر جديدة تخصّ وضعيةَ الفرد المهاجر داخل الوسط الحضري. إذ تزايَدَ الشعورُ لدى حاملي اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن بدونيةِ ثقافتهم الأصيلة، وهيمنةِ الثقافة الرسمية المؤطَّرة للأفراد مؤسساتيًا.

٧ ـ بروزُ نخبة أمازيغية عصرية تشكّلت انطلاقًا من الجامعات العصرية، وتشبَّعتْ بمعطيات العلوم الإنسانية ـ خاصة اللسانيات والأنثروبولوجيا والتاريخ ـ وبمبادئ الخطاب الدولي لحقوق الإنسان، الذي تطوَّر من الحقوق السياسية والمدنية إلى إبراز جانب الحقوق الثقافية واللغوية.

نشأة الخطاب الثقافي

أدّت هذه العواملُ إلى اقتناع النخبة الأمازيغية الفتيّة بضرورة نقل الصراع من الحقل السياسي إلى الحقل الثقافي، وخاصةً بعد اقتناعها بعدم جدوى العمل السياسي الراديكالي المسلَّح الذي كان يَطْمح إلى قلب موازين القوى والجني العاجلِ لثمار الاستقلال. وعليه، كان اختيارُ العمل في إطار الجمعيات الثقافية تعبيرًا عن اختيار استراتيجية التأثير على المدى البعيد، عبر التغيير التدريجي للأفكار والعقليات.

وكانت الفترة الفاصلة بين عاميْ ١٩٦٧ و١٩٩٠ فترةَ نشأة وترعرع الخطاب الثقافي الأمازيغي، الذي انطلق من الأسئلة التي عكستْها تناقضاتُ الواقع المغربي، وتمكّن من إعادة تأسيس مفاهيم الحركة الوطنية عبر تأزيمها ـ ولاسيّما مفاهيم «الوحدة» و«الهوية» و«اللغة» و«الثقافة» و«التاريخ.»

ونظرًا إلى الظروف الصعبة والمناخ السياسي اللامتسامح الذي اشتغل فيه الفاعلون الجمعويون الأمازيغيون، فقد ظلَّ الخطابُ الثقافي الأمازيغي يتطور بشكل بطيء جدًا وقليل الفعالية. غير أنّ العطاء الأكثر تأثيرًا للحركة الثقافية الأمازيغية كان خلال العقد الأخير من القرن العشرين، حيث ستَعْرف هذه المرحلةُ انتقالَ الجمعيات الأمازيغية من العمل الانفرادي إلى مستوى التنسيق الوطني وصياغة الأرضيات النظرية المشتركة.

من ميثاق أكادير إلى البيان الأمازيغي

كانت العشريةُ الأخيرةُ من القرن العشرين، بالنسبة إلى الحركة الأمازيغية، مرحلةً حافلةً بالأحداث الحاسمة. فقد استطاعت ستُّ جمعيات أمازيغية أن تلتقي أثناء الدورة الرابعة لجمعية الجامعة الصيفية، وذلك في شهر غشت ١٩٩١، لتوقّع أولَ وثيقة مشتركة بلورتْ فيها مطالبَها الثقافية بوضوح. ونظرًا إلى المناخ السياسي الضاغط آنذاك، فإنّ ميثاق أكادير لم يتضمَّنْ إلاّ الحدّ الأدنى للمطالب الثقافية التي رأت فيها تلك الجمعياتُ منطلقاتٍ أوليةً لإصلاح سياسة الدولة المغربية، لصالح الأمازيغية هويةً ولغةً وثقافةً.

تحوَّلَ الميثاقُ بعد عامين على توقيعه من وثيقة مطلبية مشتركة إلى أرضيةٍ إيديولوجيةٍ لتنسيقٍ وطني بين الجمعيات الأمازيغية، التي تكاثرتْ حتى أصبح عددُها إحدى عشرة جمعيةً، يضمّها مجلسٌ وطنيٌّ للتنسيق CNC. وقد امتدّ العملُ داخل مجلس التنسيق الوطني ما بين عاميْ ١٩٩٣ و١٩٩٧، وهي فترة عَرفت العديدَ من الأحداث الهامة ذات الصلة بالأمازيغية. فقد أدت اعتقالاتُ الراشيدية خلال فاتح ماي ١٩٩٤ إلى توتّر الأجواء وتصعيد وتيرة النضال الجمعوي الأمازيغي، وهو ما كان نتيجةً

الحركة الثقافية الأمازيغية: الخطاب والتوجّهات الكبرى

له الخطابُ الملكيُّ في ٢٠ غشت ١٩٩٤ بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب. والحقّ أنّ هذا الخطاب كان أول خطاب ملكي يتناول موضوعَ الأمازيغية، ويُقرّ بضرورة إدماجها في التعليم الابتدائي. وتلا ذلك عامَ ١٩٩٥ بروزُ فكرة الكونغرس العالمي الأمازيغي، الذي عَقَدَ اجتماعَه التمهيدي في السنة نفسها بفرنسا، بوصفه هيئةً ثقافيةً تنسيقيةً بين الفاعلين الجمعويين الأمازيغيين في كل شمال إفريقيا والعالم.

وفي ٢٢ يونيو ١٩٩٦ رَفَعت الجمعياتُ الأمازيغية المغربية ـ التي بلغ عددُها ثماني عشرة جمعيةً ـ مذكرةً إلى الديوان الملكي تَقْترح فيها صيغةَ إدماج الأمازيغية هويةً ولغةً في التعديل الدستوري، الذي كان يتمّ الإعدادُ له وقتذاك.

بعد ذلك عَرَفَ التنسيقُ الوطني الكثيرَ من الصعوبات، التي كان مصدرها تضخُّم الهاجس التنظيمي (أو ما يُعرف بفكرة الفدرالية كما سنبيِّن بعد قليل) على حساب العمل الأدبي والميداني. وقد أدّى ذلك إلى عقم اجتماعات مجلس التنسيق الوطني، خاصةً بعد أن بلغ عددُ الجمعيات المنضوية فيه ٣٢ جمعيةً، فغدا إطارًا يَضيق عن استيعاب كلّ الطموحات المتعارضة. ولذلك نشأتْ بعد عام ١٩٩٧ مرحلةٌ جديدةٌ يُمْكن نعتُها بمرحلة التنسيق الجهوي: فقد انضوت اثنتا عشرة جمعيةً من الريف في إطار كونفدرالية خاصة بها في شمال المغرب، وظَهَرَ التنسيقُ الجهوي للجنوب، وتحوّلت «تاضا» من التنسيق الوطني إلى مجرد إطار تنسيقي بين جمعيات الأطلس المتوسط والجنوب الشرقي. ويُمْكن القولُ إنّ انفراط عقد التنسيق الوطني كان وراءه عددٌ من العوامل هي:

١ ـ وجودُ عائقٍ نفسي غيرِ مصرَّح به، يَرْجع إلى الشعور بالانتماء إلى الجهة. وهذا شعور يولِّد في الوقت نفسه الخوفَ من التبعية للجهات الأخرى، والرغبةَ في الهيمنة وقيادةِ القافلة.

٢ ـ وجود استراتيجيات مختلفة بين الجمعيات الكبرى المؤسِّسة للتنسيق الوطني، الأمرُ الذي جعل متعذّرًا الاتفاقَ على الحدّ الأدنى المشترك.

٣ ـ تضخُّمُ الهاجس التنظيمي بتحويل التنسيق العرفي إلى هيكلة وتنظيم قانوني في شكل فيدرالية تنصهر فيها الجمعياتُ. وكان ذلك يتعارض مع مصالح الجمعيات الكبرى الراغبة في الحفاظ على استقلالها وريادتها، إلى جانب غياب استراتيجيةٍ واضحةٍ للعمل التنسيقي في الميدان.

٤ ـ ارتباطُ بعض الجمعيات بشخص رئيسها، فأدّى ذلك إلى انعكاس الحزازات الشخصية على السيْر العام لأشغال التنسيق الوطني.

٥ ـ تكاثُرُ الجمعيات التي تضم مناضلين شبابًا بلا خبرة كبيرة بالتنظيم الجمعوي، ويحملون ـ إلى جانب ذلك ـ أفكارًا راديكاليةً تنتهي إلى اللاتنظيم وتَخْلق تنافرًا بين الفاعلين الجمعويين.

ويمكن القول بأنّ هذه المرحلة أفرزتْ ثلاثةَ توجُّهات كبرى داخل الحركة الجمعوية الأمازيغية، هي:

أ ـ توجُّهٌ ثقافي يَعْتبر العملَ الفكري والإبداعي المنطلقَ الأساسَ لتغيير الوعي العام، وللتأثير في القرارات الرسمية عبر المطالبة بإصلاح ثقافي. وكان هذا التوجه يعاني من ضعف على المستوى الاستراتيجي، ومن بطء تأثيره في الساحة، ومن تجاوز الأحداث له في كثير من الأحيان.

ب ـ توجُّهٌ يميل إلى تدويل القضية الأمازيغية. ويكون ذلك عبر الاشتغال في لجان الأمم المتحدة والمشاركة في المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان، من أجل إسماع صوت الأمازيغية في الخارج، وإغناءِ الخطاب الأمازيغي بمفاهيم جديدة مستمدة من المعجم الحقوقي الدولي. ويعاني هذا التوجه ضعفًا في التواصل مع الفاعلين في الداخل، وافتقارًا إلى الإمكانيات الضرورية لتصريف مكاسبه النضالية في المجتمع المدني.

ج ـ توجُّهٌ يفضّل العملَ الحركي الراديكالي، ويتبنّى خطابًا أكثر عنفًا، وعادةً ما يبادل الإقصاءَ بإقصاء، ويَعْتبر أنّ تهميش الأمازيغية كان بقرار سياسي لا يُمْكن رفعُه إلاّ بتحرُّك سياسي. وكان هذا التوجه يعاني فراغًا نظريًا نَتَجَ عنه ارتباكٌ في المفاهيم

الخطاب الإقصائي يعلّق الأمازيغية على مشجب «الاستعمار» مع أنّها انبثقتْ من صميم التحوّلات التي عرفها المغرب

وعدمُ وضوح في الرؤية. كما كان يَفْتقر إلى استراتيجية عمل واضحة للتحرُّك في الميدان.

عرفت المرحلة الفاصلة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠ أحداثًا هامةً، إذ صدر أولُ تصريح لحكومة التناوب التوافقي عام ١٩٩٨، وينصّ بصريح العبارة على الأمازيغية بعدًا جوهريًا للهوية الوطنية بجانب الأبعاد الأخرى المتعددة. كما صدر في السنة نفسها ميثاقُ التربية والتكوين الذي خصَّصَ المادتين ١١٥ و١١٦ للغة الأمازيغية، مثيرًا اعتراضَ الجمعيات الأمازيغية بسبب ما ورد في المادة ١١٥ من حصر دور اللهجات الأمازيغية في استعمالها «للاستئناس في بعض المناطق لتسهيل تعلم اللغة الرسمية»! وقد تبلورتْ من جراء ذلك، خلال سنة ١٩٩٩، فكرةُ «تاوادا،» المسيرة الوطنية لدعم المطالب الأمازيغية.

وفي مارس ٢٠٠٠ قام الأستاذ محمد شفيق بتحرير «البيان الأمازيغي،» واضعًا فيه عصارةَ ما بلغه خطابُ الحركة الأمازيغية من تطوُّر بعد ميثاق أكادير، وخاصةً في ما يتعلق بدسترة الأمازيغية كلغة رسمية، والدعوة إلى التنمية الشاملة لكل مناطق المغرب على قدم المساواة؛ إضافةً إلى ديباجة نَقَلت القضيةَ الأمازيغيةَ من قضية مطالب ثقافية إلى مشكلة سياسية ذات عمق تاريخي وذاتِ صلةٍ بالطبقة السياسية المغربية وبالتوجهات الكبرى للسياسة الرسمية.

من «البيان الأمازيغي» إلى تأسيس «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية»

سرعان ما تحوّل «البيانُ الأمازيغي» إلى أرضية إيديولوجية لعملٍ نضاليٍّ جماعيٍّ بين مناضلين أفراد موقّعين للبيان بصفتهم الشخصية. وقد أثمر التكتلُ الجديدُ بين الفاعلين الأمازيغيين خمسة مؤتمرات، قُدِّمتْ خلالها ثماني أرضيات نظرية، تمخَّضتْ عنه عدة توجُّهات كبرى، أهمُّها:

١ ـ التوجه الداعي إلى تأسيس حزب سياسي، يَدْخل مباشرةً معمعةَ العمل السياسي المباشر، بالسعي إلى السلطة عبر الطرق المتعارف عليها، من أجل تغيير سياسة الدولة من داخل المؤسسات ـ كالبرلمان والعمل الحكومي والجماعات المحلية.

٢ ـ التوجُّه القائل بضرورة البدء بتأسيس جمعية ذات طابع سياسي تعمل أولاً على وضع مشروع مجتمعي متكامل، يكون أفقُه بناءَ تنظيم سياسي ذي تسيير جماعي قادرٍ على تأطير المواطنين وتحسيسهم بالمطالب الأمازيغية في شموليَّتها، مع تجنب أسلوب العمل الحزبي الضيّق والمدجَّن.

وقد تمخَّضت المؤتمراتُ الخمسةُ للبيان الأمازيغي في النهاية عن تأسيس جمعية ذات طابع سياسي تَحْمل اسم «أمزداي أنامور أمازيغ» (أي التكتل الوطني الأمازيغي). وهذه الجمعية لم تَحْصل على وصل إيداعها لملفها حتى الآن!

ويمكن القول إنّ «البيان الأمازيغي،» بالدينامية التي خَلَقها، قد أدى إلى **إضعاف** التوجه الثقافي داخل الحركة الأمازيغية. فقد أصبحتْ بؤرةُ اهتمام المناضلين التفكيرَ في مشروع مجتمعي يَرْبط الثقافي بالاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويجد للأمازيغية مكانتَها كإطار إيديولوجي عام داخل هذا المشروع.

في هذا السياق المتوتر، جاء خطابُ العرش في يوليوز ٢٠٠١، فنصَّ لأول مرة على قرار إحداث «معهد ملكي للثقافة الأمازيغية» تكون مهامُّه إعدادَ الأمازيغية لإدماجها في التعليم والإعلام والمجالات الاجتماعية الأخرى. وقد تمَّ تفعيلُ هذا القرار في السنة نفسها بالتوقيع على الظهير المحدث والمنظّم للمعهد يوم ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ بأجدير، حيث ألقى الملك محمد السادس خطابًا تضمَّن عناصرَ تشير إلى توجه جديد في السياسة الثقافية والتعليمية للدولة المغربية.

وبظهور «المعهد الملكي» انشغلت الساحةُ الوطنية بحدث إنشائه ومجريات تنظيمه وهيكلته، نظرًا إلى حساسية القضية التي يرتبط بها، ولخطورة المهام المنوطة به. وبهذا عرف العملُ الجمعوي الأمازيغي نوعًا من الهمود خَلَق شيئًا من الانتظارية والترقب اللذيْن أفرزا التوجهات التالية داخل الحركة الأمازيغية:

الحركة الثقافية الأمازيغية: الخطاب والتوجهات الكبرى

١ ـ التوجه الذي ظلّ ينتظر أعمالَ «المعهد الملكي» لكي يقوم بنقدها وتقويمها، والعمل ـ إلى جانب ذلك ـ على تنظيم بعض التظاهرات النضالية لدعم المعهد وإنجاح جهوده التنسيقية مع المؤسسات الحكومية. وهذا في الغالب توجُّهُ جمعيات ارتبطتْ بـ «المعهد» من خلال وجود أعضاء عاملين بها داخل مجلسه الإداري، أو داخل مراكز البحث.

٢ ـ التوجه الذي تعامل مع تأسيس «المعهد» بنوع من الحذر. فهذا التوجُّه، وإن اعتبر المعهدَ في حدّ ذاته خطوة إيجابية، لم يُخْفِ قلقَه من أن يكون مجردَ آلية لاحتواء الحركة وتوقيفِ ديناميتها التي بلغتْ قمةَ غليانها مع إعلان «تاودا» ومع مؤتمرات «البيان الأمازيغي.» ويدعو هذا التوجه إلى الاستمرار في النضال في جميع الأحوال، والتركيز على القضايا النضالية التي ليست لها علاقةٌ بالمعهد مثل: دسترةِ الأمازيغية، والدعوةِ إلى مقاطعة الانتخابات التي ينظِّمها دستورٌ لا يَعْترف بالأمازيغية.

٣ ـ التوجُّه الذي أَعْلن منذ البداية عن موقف معارض لمضمون الظهير المنظِّم للمعهد الملكي. ويسعى هذا التوجه، بشكل واضح، إلى بناء مصداقية نضالية على حساب المعهد، وعلى حساب المناضلين والفاعلين الجمعويين الذين لهم رصيد سابق. ويكتسي خطاب هذا التوجه نوعًا من العدمية، لكونه يتجاهل المعطيات المتوفرةَ وكلَّ الجوانب الإيجابية وينطلق من قناعة مطلقة بأنّ «المعهد» ليس إطارًا للعمل بقدْرِ ما هو مخطَّط «مخزني» يَهْدف إلى إجهاضِ نضاليةِ الحركة الأمازيغية وإفشالِ مشروعها الديموقراطي. وهو لذلك يدعو إلى مقاطعة المناضلين العاملين في المعهد باعتبارهم «غير مستقلين.»

الخطاب الثقافي الأمازيغي: آفاق العمل الجمعوي

يمكن القول بأنّ الخطاب الثقافي الأمازيغي قد راكم في السنوات الأخيرة خبراتٍ ومفاهيمَ جديدةً سمحتْ له بأن يتوجَّه في الوقت الراهن نحو اتخاذ طابع الخطاب الحقوقي الجامع، الذي ينطلق من الأمازيغية كأرضية إيديولوجية ملهمة، ليقدِّم منظورَه الخاص لبناء دولة مغربية ديموقراطية وحديثة.

وإذا كان هذا الخطاب قد اغتنى في السابق من المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، ومن الأرضيات الفلسفية المشاعة في الفكر المعاصر، والتي تعتمد مفاهيمَ التعدد والاختلاف والنسبية، فإنّ التطورات المتلاحقة جعلتْ هذا الخطابَ ينعطف في اتجاه قضايا جديدة. وهذا ما جعله يتجاوز خطابَ الحقوق الثقافية واللغوية ليعبِّر عن انشغالات تمسّ مستوياتٍ عديدةً، وتَعْكس التوجهات الحالية للحركة الأمازيغية بالمغرب.

١ ـ فلقد ظهر اتجاهٌ لدى الجمعيات الأمازيغية نحو الاهتمام بعلاقة الثقافي بالتنموي، وأصبح موضوعُ دورِ الأمازيغية في التنمية المحلية والوطنية من أبرز الموضوعات المثارة منذ ١٩٩٧. وكان من نتائج ذلك إثارةُ موضوع الأرض وملْكيتها بالمغرب، وكذا قضايا تنمية العالم القروي ـ وهي قضايا سمحتْ بإبراز العلاقة الجدلية العميقة بين العامل الثقافي والقيم الرمزية، وبين البنيات التحتية والممتلكات المادية. وقد قاد هذا النقاش إلى طرح موضوع الديموقراطية المحلية وأُسُسِها الاجتماعية والقانونية. وكان من أهم نتائج هذا التوجُّه ظهورُ بوادر التعاون والتنسيق بين الجمعيات الثقافية الأمازيغية وجمعيات التنمية المحلية بالبوادي المهمَّشة بصفة خاصة.

٢ ـ أصبح الخطاب الأمازيغي أكثرَ شموليةً، إذ بدأ يتجه نحو الانفتاح على القضايا الوطنية الأخرى كقضية المرأة وقضية الإصلاحات السياسية والدستورية. واتخذ في الآونة الأخيرة طابعَ الخطاب الاحتجاجي الرامي إلى التحديث والدقرطة، عبر إكساب النظام الثقافي في المغرب قيمَ التعدد والاختلاف والنسبية والعقلانية. ومن ثم، لم يعد المطلبُ الدستوريُّ للجمعيات الأمازيغية مقتصرًا على إدماج الأمازيغية في الدستور، بل تعدّى ذلك إلى المطالبة بدستور ديمقراطي شكلاً ومضمونًا، وجَعْلِ الأمازيغية جزءًا من التعديلات المقترحة. وهذا ما حدا بهذه الجمعيات إلى الانضمام إلى قوى أخرى في

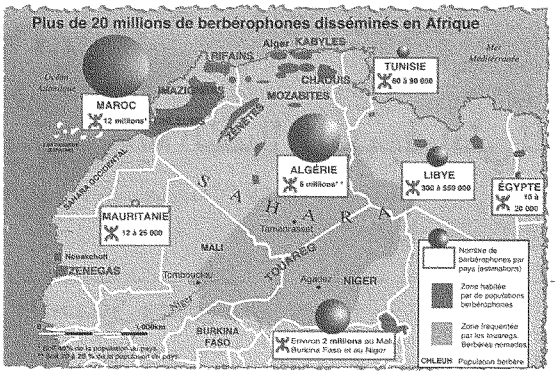

خارطة حضور الأمازيغ في المغرب العربي

المجتمع المدني، وإلى الانخراط في «الحركة من أجل دستور ديموقراطي» والتي تضم عددًا كبيرًا من تنظيمات المجتمع المدني.

٣ ـ أدّى الصراع الذي احتدم بين الحركة الجمعوية الأمازيغية والحركة الإسلامية منذ عام ١٩٩٥ إلى بلورة الخطاب الأمازيغي لمنظور متميز إلى علاقة الدين بالسياسة فقد بتّ بشجاعة في العديد من القضايا التي كانت تَدْخل في إطار المُحَرّم والمقدّس. ومع اندلاع الأحداث الإرهابية ليوم ١٦ ماي ٢٠٠٣، برز تيار قوي داخل الحركة الأمازيغية يَرْفع شعارَ العلمانية (فصل الدين عن الدولة) بشكلٍ علنيٍّ وصريح، ولأول مرة في الشارع العمومي. بل قام هذا التيار بجهد نظري في إكساب العلمانية أسسًا أصيلةً متجذّرةً في التربة المحلية، مؤكّدًا أنّ الأمازيغ كانوا دائمًا علمانيين بفصلهم في تنظيمهم الاجتماعي بين الشؤون الدينية (التي هي من اختصاص الفقيه) والشؤون الدنيوية المتعلقة بتدبير الحياة اليومية (وهي شؤون من اختصاص الجماعة، وتعتمد في ذلك على قوانين عرفية وضعية).

تقدِّم هذه العناصرُ مجتمعةً أساسَ أرضية جديدة مرتقبة، تمثِّل وثيقةً لما بعد «البيان الأمازيغي.» وتجدر الإشارةُ إلى ظهور صيغ جُديدة من العمل النضالي في السنوات الأخيرة تتمثل في تكتلات جمعوية جديدة. ومن هذه التكتُّلات Amyafa، و«مجموعات العمل الأمازيغي» التي هي مجموعة شبابية غير مهيكلة في أيّ تنظيم قانوني ولكنّها تتحرك في شكل ردود أفعال سريعة، وتنظِّم تظاهرات فاتح ماي والوقفات الاحتجاجية أمامَ البرلمان.

أحمد عصيد

باحث أمازيغي، عضو المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

استراتيجية النضال الديموقراطي للحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب

الحسين وعزي

أعلن ملكُ المغرب في خطاب العرش بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠١ عن إنشاء «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.» وبتاريخ ١٧ أكتوبر من السنة ذاتها، وَقَّعَ على الظَّهير [القانون] المحدِّد لتشكيلته والمنظِّم لاختصاصاته. وبإحداث هذه المؤسسة العمومية، انتقل المغربُ إلى مرحلة جديدة في التعامل مع اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن. ويتمّ الاعتماد في ذلك على المبادئ الديموقراطية، وعلى الحرص على تقوية الثقافة الوطنية وتمتين نسيج هوية الأمة المغربية الغنية بروافدها المتنوعة. وهكذا أصبح المغربُ يطبِّق سياسةً لغويةً وثقافيةً جديدةً تَسْتهدف الحفاظَ على اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن والنهوضَ بهما من طرف مؤسسات الدولة. ويلعب «المعهدُ الملكي للثقافة الأمازيغية» دورًا مهمًا في هذه السياسة الجديدة، بالتعاون مع كافة المؤسسات العمومية المعنية.

وقد جاء التحول في السياسة الرسمية استجابةً لمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية التي ناضلتْ منذ منتصف ستينيات القرن الماضي من أجل إعادة الاعتبار للبعد الأمازيغي في الهوية المغربية. ويَهْدف هذا المقال إلى التذكير بمراحل هذا النضال وكيفية تفاعل المجتمع معه.

مرحلة التأسيس

استغرق تأسيسُ الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب فترةً طويلةً نسبيًا استمرّ من ١٠ نوفمبر ١٩٦٧ إلى ٥ غشت ١٩٩١. ويعود سببُ هذا البطء إلى التشويش الذي تعرَّضتْ له الشفرةُ التي يتم بواسطتها التعرفُ على الهوية الأمازيغية، وذلك لعوامل اقتصادية واجتماعية وإيديولوجية مرتبطة بنشأة الدولة العصرية بتوقيع معاهدة الحماية سنة ١٩١٢ وبمغربة هذه الدولة بعد الاستقلال. وقد جاءت الحركة الثقافية الأمازيغية لإزالة الحيرة الجماعية حول الهوية الأمازيغية بالسعي لتحديث مكوِّنات الشفرة وملاءمتها مع الواقع الجديد.

منذ البدايات، كانت ممارسةُ الحركة الثقافية الأمازيغية وخطابُها يَسْتهدفان إعادةَ النظر في المكانة التي تضع فيها الإيديولوجيةُ والسياسةُ السائدتان الأمازيغيةَ، كلغةٍ وكثقافةٍ وكهوية. ويعبِّر الزعيم علاّل الفاسي عن هاتيْن الإيديولوجية والسياسة السائدتيْن في مغرب الاستقلال تعبيرًا جيدًا عندما يقول أمام المؤتمر السادس لحزب الاستقلال سنة ١٩٦٢: «إنّ وطنيتنا عربية، وبلادنا عربية. ولنا الحقّ في أن نطالب العربَ بالتكتل حول كلمة سواء هي العروبة التي تَحْمل في محتواها رسالةَ الإسلام.»[١] وقد قاوم روّادُ الحركة الثقافية الأمازيغية هاتيْن الإيديولوجيةَ والسياسة السائدتيْن اللتيْن تغيِّبان البعد الأمازيغي في الهوية المغربية، وذلك عن طريق العمل الفردي أولاً، ومن ثم عن طريق العمل الجماعي بعد تأسيس «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي» سنة ١٩٦٧. وكانت استراتيجيتُهم آنذاك استراتيجيةً دفاعيةً قبل كل شيء، وتَسْتهدف التعريفَ بالتراث الأمازيغي عبر تدوينه والمطالبةِ بالاهتمام به. وشيئًا فشيئًا، بدأتْ تَظْهر جمعياتٌ جديدةٌ، فتوسَّع النقاش المتمحور حول ضرورة العناية بالأمازيغية، كما بدأتْ تَصْدر الإبداعاتُ العصريةُ بالأمازيغية، ولم يعد الأمر مقتصرًا على التراث الشعبي التقليدي. وشَجَّعت هذه الجمعياتُ المجموعاتِ الغنائيةَ الأمازيغيةَ العصريةَ وساهمتْ في تأسيس بعضها ـ وتُعْتبر المجموعةُ الغنائية «أوسمان» التي أسَّستْها ورعتْها «الجمعيةُ المغربية للبحث والتبادل الثقافي» أهمَّ نموذج في هذا الصدد. واستُعملتْ أطرُ الحركة الناشئة الأمازيغية أداةً للتعبئة الذاتية؛ وفي هذا المجال كانت تعطى الأجوبةُ المناسبةُ للحاجات الفردية، فَتَمنح الفرد تمثُّلاً إيجابيًا ورضًى عن النفس يَحُولان بينه وبين أزمة الهوية.

ويتمثل هذا المشروع في السعي إلى إقناع المجتمع المغربي كلِّه بإعادة طرح السؤال الثقافي وتجديد صياغته ليَشْمل الجانبَ الهوياتي. وهكذا طغى سؤالُ الهوية في بداية تجربة «جمعية

١ ـ علاّل الفاسي، **التقرير المذهبي الذي قدمه رئيسُ حزب الاستقلال للمؤتمر السادس** (الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢)، ص ٥١.

ظلت الثقافة الشعبية في عرف الأحزاب في ذمة المنسيّ، ووُضعتْ مكوّناتُها الأمازيغية في خانة المحرّمات

الإنطلاقة الثقافية» بالناضور [شمال المغرب] سنتيْ ١٩٧٨ و١٩٧٩، وفي أشغال الدورة الأولى لـ «جمعية الجامعة الصيفية» بأكادير [جنوب المغرب] صيف ١٩٨٠. ومنذ ذلك الوقت دَخَلَ المغربُ حقبةَ القلق الثقافي[١] المرتبطة بالتساؤل عن مستقبله اللغوي والثقافي، وعن المكانة التي يتعيَّن أن تحتلها الأمازيغيةُ في هذا المستقبل.

ولقد تمَّ اعتمادُ بوّابةُ الثقافة الشعبية لاختراق المجال المحرَّم الذي توجد فيه الأمازيغيةُ في مغرب الاستقلال. وتَهْدف عمليةُ الاختراق هذه إلى البحث عن الجذور، وإلى الانتقال من مرحلة الأحاسيس إلى مرحلة إنتاج المعرفة العلمية المرتبطة بذات الأمازيغي وثقافته ولغته[٢] ـ وهي معرفة يريد منتجوها أن تكون منطلقةً ومرتبطةً بالأرض ومَنْ عليها، لا بسلالةٍ أو عِرْقٍ ما.[٣]

ويُبدوُ النقدُ أوّل لبنة في هذه المعرفة الجديدة. ويتناول النظرةَ التحقيريةَ «الفولكلورية» إلى الثقافة الشعبية. ويركّز هذا النقد على الموقف الإيديولوجي المتمادي في رفض البحث المنْجَز في الفترة الكولونيالية في مجال اللغات والثقافات الشعبية، متغاضيًا بذلك عن دراسة الواقع الموضوعي ومكوّناته اللغوية والثقافية. وتكون النتيجةُ طمسَ الثقافة الشعبية، وطمسَ التمايز الأمازيغي، باسم الحفاظ على «وحدة وطنية» افتراضية بأساليب استبدادية لا مكان فيها للتعدد والاختلاف.[٤] ويُبْرز هذا النقد، من الناحية السياسية، خَلَلَ البرامج الثقافية للأحزاب السياسية الوطنية؛ فهذه الأحزاب لا تُعير القضايا الثقافية إلاّ اهتمامًا ثانويًا، بذريعة «أولوية العمل السياسي» أو «أسبقية المشاكل الاقتصادية»، الأمرُ الذي يجعل العملَ الثقافيَّ ذيلاً لبرامج تلك الأحزاب. ونتيجةً لذلك ظلت الثقافةُ الشعبية ـ في عرف هذه الأحزاب وأطرها، ولفترة طويلة ـ في ذمّة المنسيّ واللامفكَّر فيه، ووُضعتْ مكوّناتُها الأمازيغيةُ في خانة المكبوتات والمحرَّمات.[٥]

وتطالب الحركة الثقافية الأمازيغية المسؤولين بردّ الاعتبار إلى الأمازيغية، لغةً وثقافةً وحضارةً. بحسبان ذلك مسؤوليةً وطنيةً وهذا ما سيَفْتح الآفاقَ أمام انخراط اجتماعي شامل ضدّ الاستلاب والأمية والتبعية الإيديولوجية، ويساهم في مشروع بناء المجتمع على أسس ديموقراطية. ويتمحور النقاش حول أشكال إعادة بناء ثقافة وطنية ديموقراطية، وحول الصيغ التي يتعيّن أن يتخذها إدماجُ الأمازيغية في السياسة الثقافية والتعليمية والإعلامية، بل وفي السياسة العامة للدولة. وهذا ما جاء في «ميثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن» الذي قام بتوليف مختلف التحليلات والاقتراحات المطروحة من قِبل جمعيات الحركة الثقافية الأمازيغية وأطرافها.

كان ردّ الفعل على الطروحات الأمازيغية في البداية سلبيًا. ويُعتبر كتاب علاّل الأزهر[٦] أهم وثيقة تعبِّر عن هذه النظرة السلبية في تلك المرحلة. فقد عدَّ المؤلِّف الطروحاتِ الهوياتيةَ التي أبرزت التمايزَ الأمازيغيَّ في المغرب مجردَ نزعةٍ من شأنها أن تعوّق مشروعَ بناء الدولة العربية الموحّدة. وينطلق المؤلِّف في ذلك من مسلَّمة أساسية، وهي أنّ التطور التاريخي قد أفضى بالهوية المغربية بعد دخول الإسلام إلى أن تصبح هويةً عربيةً إسلاميةً خالصة. واعتمادًا على هذه المسلّمة يَحْصر صفةَ «اللغة الوطنية» في اللغة العربية الفصحى، ويرفضها للأمازيغية التي يعتبرها مجردَ رواسب لغوية لا مفرَّ لها من الانقراض. أما

١ ـ محمد بنيس: «هل المغرب طائفة لغوية؟» **النهار العربي والدولي**، ٣ إلى ٩ دجنبر ١٩٧٩.

٢ ـ محمد ابزيكا: «الوجه والقناع في ثقافتنا الشعبية،» **أعمال الدورة الأولى لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير**، ١٩٨٢، ص ٢٠٣ و٢٢٢.

٣ ـ محمد شفيق «استقراء الأمازيغية الفصيحة من الأمازيغية المتداولة،» المصدر السابق، ص ١٩٧.

٤ ـ عبدالله بونفور: «البرابرة والمغارب،» **أنوال الثقافي**، عدد ١٧، ٧ دجنبر ١٩٨٥.

٥ ـ أحمد بوكوس، أحمد الغزالي، «حول الديموقراطية والوحدة والتعددية،» **البلاغ المغربي**، عدد ١٢١، ١١ يناير ١٩٨٦.

٦ ـ علاّل الأزهر، **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي** (دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٤).

استراتيجية النضال الديموقراطي للحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب

المدافعون عن اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن فهم، في نظره، مجردُ عملاء للاستعمار والرجعية المحلية.

مرحلة ما بعد التأسيس

بعد توقيع ميثاق أكادير في ٥ غشت ١٩٩١، حاولت الجمعيات الثقافيةُ الأمازيغية الموقّعةُ عليه القيامَ بمبادرة مشتركة من أجل الدفع بالمسؤولين إلى تلبية المطالب الواردة فيه. ونَتَجَ عن مشاورتها تأسيسُ مجلس وطني للتنسيق في بداية سنة ١٩٩٣. وقد اشتغل هذا المجلس كـ «لوبي» ثقافي. وبهذه الصفة خاطب الأحزابَ والناخبين مطالبًا بأخذ الأمازيغية بعين الاعتبار في البرامج وعند التصويت. كما راسل الوزيرَ الأول ورئيسَ مجلس النواب في فبراير ١٩٩٤، مطالبًا الأولَ بالاستجابة للمطالب الواردة في ميثاق أكادير، والثانيَ بممارسة الضغط على الحكومة للغاية عينها. ونظرًا إلى خضوع النخب المتواجدة في الحكومة وفي البرلمان للإيديولوجية السائدة التي تَبْخس الأمازيغيةَ حقَّها وتشكّك في وطنية المدافعين عنها، فإنّ هاتيْن المؤسَّستين لم تعيرا هذه المطالب أدنى اهتمام. وبالإهمال ذاته تعاملتْ أحزابُ الكتلة الديموقراطية مع مطلب الحكاية الدستورية للأمازيغية، ولم تأخذه في عين الاعتبار في مذكّرتها المرفوعة إلى الملك والمتضمّنة لاقتراحاتها بشأن التعديل الدستوري سنة ١٩٩٦. وهذا ما دَفَعَ بالجمعيات الثقافية الأمازيغية المشكّلة للمجلس الوطني للتنسيق إلى مكاتبة الملك مباشرةً في الموضوع ذاته وفي المناسبة عينها. ولما لم يتضمّن مشروعُ الدستور المطروح للاستفتاء الشعبي أيةَ إشارة إلى الأمازيغية، فقد أَصْدرتْ هذه الجمعيات بيانًا إلى الرأي العام أثناء حملة الاستفتاء في شتنبر ١٩٩٦ تعلن فيه أنّ مشروع الدستور المعروض للاستفتاء لا يهمّها في شيء.

كما حاولتْ هذه الجمعيات استعمالَ التأثير الدولي للدفاع عن مطالبها. ولهذه الغاية أَرْسلتْ وفدًا يَحْمل مذكّرةً لها إلى مؤتمر ڤيينا لحقوق الإنسان في مايو ١٩٩٣، مستعرضةً أَثَرَ ذلك المشروع في هضم الحقوق اللغوية والثقافية للناطقين بالأمازيغية. وتضمنت المذكّرة الاقتراحاتِ التي سَبَقَ توجيهُها إلى المسؤولين المغاربة لإصلاح الوضع. كما بادرت تلكِ الجمعيات إلى اقتراح تأسيس منتدى للمدافعين عن الأمازيغية على مستوى شمال إفريقيا وعلى الصعيد الدولي ـ وهو ما أدى إلى تأسيس «الكونغرس الأمازيغي» في مؤتمر سان روم دي دولان جنوبَ فرنسا في شهر شتنبر سنة ١٩٩٥.

أما على المستوى الوطني، فقد لعبت «الجمعيةُ المغربيةُ للبحث والتبادل الثقافي» دورًا مهمًا في شرح الإشكال الهوياتي الأمازيغي أمام الأحزاب والجمعيات المدنية. واتسمت هذه المرحلة بإنتاج خطابٍ هوياتيٍّ يعيد النظرَ في المسلَّمات الموروثة عن الحركة الوطنية: فلم تعد الوطنية تَنْحصر فقط في الدفاع عن أرض الوطن واللغة والثقافة العربيتين، كما هو الشأنُ بالنسبة إلى سياسة التعريب، بل لا بدّ أن يَشْمل هذا الدفاعُ اللغةَ والثقافةَ الأمازيغيتيْن. أما المواقف المناهضة للأمازيغية فهي في نظر أطر الحركة الثقافية الأمازيغية مواقفُ غيرُ ديموقراطية وغيرُ وطنية، ومن شأنها أن تضرّ بالتعبئة الشعبية الشاملة من أجل إنجاز التنمية المستدامة في زمن العولمة. كما يروم هذا الخطاب الأمازيغي الجديد إعادةَ كتابة التاريخ الوطني وتاريخ شمال إفريقيا عامةً، انطلاقًا من معطيات المنطقة للتحرر من الاَستلابيْن المشرقي والغربي. ويدعو هذا الخطاب، أخيرًا، إلى معانقة الكونية التي تتحقق عبر حوار الحضارات والثقافات.

وفي هذا السياق جاء «بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب» في فاتح مارس سنة ٢٠٠٠ ـ وهو نصّ قام بتحريره الأستاذ محمد شفيق، أحدُ روّاد الحركة الثقافية الأمازيغية، ووقّعه عددٌ كبيرٌ من أطر هذه الحركة. وقد خَلَقَ هذا الحدثُ دينامية جديدةً في صفوف الحركة في فترة انتقال السلطة إلى الملك محمد السادس بعد وفاة والده الملك الحسن الثاني في ٢٣ يوليو ١٩٩٩. وقد تأثّر المجتمعُ السياسيُّ بالأطروحات النظرية والاقتراحات المطلبية للحركة بشكل متفاوت، ولكنْ ـ بصفة عامة ـ كان التفاعل إيجابيًا من طرف

عـرس بربري في أعلى جـبـال الأطلس في المغـرب (عن **الناشـونال جيوغرافيك**)

الهيئات السياسية والفعاليات الثقافية المتحررة من إيديولوجية الحركة الوطنية. وتَعْمل الحركة الثقافية الأمازيغية على ردم الهوة الموجودة بين وعيها بأهمية إعادة الاعتبار للأمازيغية في تقوية الكيان الوطني والنظام الديموقراطي، وبين باقي مكوّنات المجتمع التي يتطوّر وعيُها ببطء حيال ذلك الموضوع.

ويبدو أنّ الوعي المَلَكي بهذه القضية أسبقُ بكثير من وعي جلّ النخب السياسية السائدة. فقد وَرِثتْ هذه النخبُ أوهامًا إيديولوجيةً صنعها قادةُ الحركة الوطنية عند نشأة هذه الحركة في بداية ثلاثينيات القرن الماضي، واستعملتْها كسلاح فعّال ضد المستعمر، كما استعملتها كذلك ضد الأمازيغية التي أضحت لدى قادة الحركة الوطنية وورثة أوهامهم الإيديولوجية مجردَ شيء منبوذ حقير يتمّ استخدامه من طرف المستعمِر للنيل من الوحدة الوطنية.[1] وقد ساهم الصراعُ على السلطة بين أحزاب هذه الحركة والقصر بعيْد الاستقلال في بقاء هذه الأوهام الإيديولوجية، إلاّ أنّها أصبحتْ عديمةَ الجدوى في الصراع السياسي بعد أن أُقصيتْ أحزابُ هذه الحركة الوطنية من السلطة بالارتكاز على قوة البادية عامةً، والأمازيغية منها بصفة خاصة![2] لكنّ تلك حقبةٌ ولّت. أما الآن فلم يعد المغرب يعيش تلك الصراعات، خاصةً بعد المصادقة على دستور ١٩٩٦ ودخول الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية إلى الحكومة في السنة الموالية. لقد غدت المنافسة على الأمازيغية منافسةً إيجابيةً. وهذا ما يجعل خطابَ الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة ٢٠ غشت وثيقةً مهمةً. فقد انتقد هذا الخطابُ تلكم الأوهامَ الإيديولوجيةَ التي تحطّ من الأمازيغية، مُبْرزًا دورَ الأمازيغية في الدفاع عن الوطن ومقاومة المستعمر، ومعلنًا مبدأَ تدريسها لجميع المغاربة. وقد جاء الملك محمد السادس، كملكٍ مجدّدٍ في إطار هذا الوعي الجديد الرامي إلى بناء المجتمع الديموقراطي الحداثي المرتكز على حقوق الإنسان ودولة المؤسسات، بأشياء ملموسة لصالح الأمازيغية: فعلى مستوى ممارسة الدولة يُعتبر تأسيسُ «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية» مدخلاً لتصالح المغرب مع ذاته، وأحدَ أدوات تحقيق مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية.

وكخلاصة، يبدو من خلال ما سبق أنّ أسلوبَ الحوار والإقناع قد ساهم في نجاح الحركة الثقافية الأمازيغية بوصفها حركة نضال وطني وديموقراطي. فبفضل هذه الحركة تحوّلت الأمازيغيةُ من شيء محرَّم إلى مسؤولية وطنية. ولا شك أنّ الدينامية الجديدة التي يتيحها تأسيسُ «المعهد الملكي» ستَفْتح آفاقًا رحبةً أمام مشروع التنمية الوطنية الشاملة المعتمدة على الإنسان كوسيلةٍ وكغاية. وفي ذلك، فليتنافسِ المتنافسون!

الحسين وعزي

أستاذ باحث مختصّ في الحركة الثقافية الأمازيغية.

١ ـ الحسين وعزي: **نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب** (مطبعة المعارف الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ٣١ إلى ٤٥.

٢ ـ R. Leveau, **Le felleh marocain, defenseur du trone** (Paris: PFNSP, 1976).

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

أعدّها وقدّمها: عبد الحق لبيض
المشاركون: ابراهيم أخياط، أحمد أرحموش، مصطفى المسعودي، أمينة بنت الشيخ، عمر أمرير

عبد الحق لبيض

لبيض: أرحّب بكم باسم مجلة الآداب على تفضّلكم بالحضور من أجل مناقشة موضوع المسألة الأمازيغية في أبعادها الثقافية والسياسية. لقد أضْحت المسألة الأمازيغية تحتلّ مساحةً كبرى من فضاء النقاش في المشهد الثقافي والسياسي في مغرب اليوم، متأثّرةً بتراكمات المنجَز الحركي الأمازيغي طيلة ثلاثين سنة، ومتفاعلةً مع فترةِ «الانفتاح السياسي» وما يستتبعه من طرحٍ لقضايا ظلت مهمّشةً منذ بزوغ الاستقلال الوطني، ومستفيدةً من التيار العالمي المتنامي الراهن الذي يطالب بالحقوق الثقافية للشعوب من خلال تبني مفاهيم «الديموقراطية» و«التعددية الثقافية» و«الذات الثقافية» وسواها من المفاهيم التي تعجّ بها الساحةُ الحركيةُ للدفاع عن حقوق الإنسان.

لكنّ الطرح الأمازيغي في المغرب يظلّ طرحًا إشكاليًا. ومن أهم إشكالاته التباسُ السياسي والثقافي فيه. ومن هنا يأتي السؤال: هل الحركة الأمازيغية حركةٌ ثقافيةٌ تنادي بالحقوق المواطنية للثقافة الأمازيغية باعتبارها ثقافةً وطنيةً وأساسًا بنيويًا في التشكيل الهوياتي للمواطن المغربي، أمْ هي حركة سياسية تَهْدف إلى إعادة بناء الدولة ـ الأمة على أسس تمّ إقصاؤها في مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال؟

إنّ مجلة الآداب، وهي تَفْتح ملفّ «العروبة الجديدة» منذ عامين، كان قصدُها إعادةَ تمثُّل قضايا القومية العربية في ظلّ سياقٍ أرحبَ يعيد الاعتبار إلى المكوّنات الرئيسة للذات العربية ويفْسح المجالَ لها للتعبير عن نفسها دون قمعٍ أو إقصاء؛ ذلك أنّ المشروع القومي في تجدد أسئلته هو مشروع الإنسان العربي في تعدده واختلافه وحواريّة مكوّنات شخصيته الوطنية والقومية. وبهذا المعنى يكون المشروعُ القوميُّ العربي مشروعًا حضاريًا وثقافيًا، لا مشروعًا إيديولوجيًا أو عرقيًا أو شوفينيًا؛ مشروعَ احتضانٍ لا مشروعَ إقصاء. ولهذه الغاية نَشَرت الآداب ملفًا كبيرًا عن الأكراد، وهي تستكمله اليوم بملفّ عن الأمازيغ في المغرب؛ ورحلتُها متواصلةٌ في الكشف عن موضوعات أخرى تمسّ المشروعَ القوميّ العربي من منظور مختلف لا يستعين بشعارات الوحدة والتماثل لإخفاء التنوّع والاختلاف، ولا يتسترّ وراء دعاوى التماسك والانصهار في وحدة أزلية لصدّ المؤامرات الخارجية. وإنّما المشروعُ القوميُّ الجديد الذي تتبنّاه المجلةُ يرى أنّ الوحدةَ القسرية، وغيابَ المناخ الديموقراطي عن الفعل الاجتماعي والسياسي، هما آفة الخطاب الإيديولوجي كما مارسته بعضُ التيارات السياسية والسلطوية التي تبنّت الخطابَ القومي.

ولفهم الخطاب الحركي الأمازيغي واستيعاب أبعاده، وللوقوف عند أهم المحطات التاريخية للحركة الأمازيغية المغربية، أطْلُب من الأستاذ إبراهيم أخياط ـ باعتباره قَيْدومَ المناضلين الأمازيغيين المغاربة ـ أن يقدّم للقارئ العربي صورةً متكاملةً لمشروع الحركة الثقافية الأمازيغية منذ بداياتها إلى الآن.

إبراهيم أخياط: أشكر بدايةً مجلةَ الآداب على هذه الاستضافة، وهذه المبادرة المتميزة. وهذا التميُّز مصدرُه أنّنا، ولأول مرة في تاريخ الحركة الثقافية الأمازيغية، نعالج موضوعًا بحساسية القضية الأمازيغية في منبر إعلامي رائد في مضمار القومية العربية ومرتبط ارتباطًا عضويًا بما عبَّر عنه الأخ لبيض في تقديمه بـ «الوطن العربي،» وهو الوطن الذي يمتد في اعتقادهم ـ المعادي لاشتراطات التاريخ ولحقائق الجغرافيا! ـ من المحيط إلى الخليج.

يُمْكننا تناولُ الحركة الأمازيغية في المغرب من خلال أربعة محاور أساسية تكوِّن مدخلاً ضروريًا لكي يستوعب القارئُ العربي لمجلة الآداب الأطروحةَ الأمازيغيةَ من خلال منطلقاتها الفكرية والتاريخية والسياسية. وهذه المحاور الأربعة نوردها على الشكل التالي: ١ ـ الأسباب الرئيسية لظهور الحركة الثقافية الأمازيغية. ٢ ـ تطور هذه الحركة. ٣ ـ مطالب هذه الحركة. ٤ ـ الأبعاد الفكرية والسياسية للعمل الأمازيغي والتحولات المرتقبة.

سياسة التعريب هي العمل الممنهج على مسخ الخصوصية الحضارية من خلال إقصاء المكوّن الحقيقي للشعب المغربي: الأمازيغية

١ ـ الأسباب الرئيسية لظهور الحركة الثقافية الأمازيغية. وهذه يمكننا إجمالها في ثلاثة أسباب: اقتصادية، وثقافية، واجتماعية. بالنسبة إلى السبب **الاقتصادي**، نشير إلى أنّ مغربَ ما قبل الاحتلال الفرنسي لم يكن يَعْرف نظامَ الدولة المركزية؛ فقد كانت المناطق المغربية تدير نفسَها بنفسها من الناحية الاقتصادية، والملكُ كان بمثابة سيادةٍ رمزية. والذي أَدْخل مفهومَ الدولة المركزية هو الاستعمار الفرنسي. وممّا لا شكّ فيه أنّ تطبيق هذا المفهوم في النظام السياسي المغربي أَفْرزَ مجموعةً من الظواهر الإيجابية، غير أنّه في المقابل أَنتجَ جملةً من السلبيات تمثّلتْ بالأساس في عدم المساواة بين المناطق في السياسة التنموية الاقتصادية. وقد انتهجت الإدارةُ الاستعماريةُ هذه السياسةَ بشكل مقصود حتى تؤدِّب المناطقَ التي قاومت الاحتلالَ ولم تستسلمْ لقيادته، ومنها بالدرجة الأولى المناطقُ ذاتُ الكثافة السكانية الأمازيغية. وبالتالي كان من المنطقي أن تبادر هذه الإدارةُ إلى تقسيم المغرب إلى مغربين: المغرب النافع، والمغرب غير النافع. ففي حين حُرمت المناطقُ الأمازيغيةُ من الوسائل الأساسية، من تعليم وبنيات تحتية ومن جميع الإمكانيات التنموية، جازى الاستعمارُ مناطقَ أخرى من المغرب، وخاصةً في المدن الكبرى التي ساهمتْ فيها عائلاتٌ مشهودٌ على تعاونها مع الإدارة الاستعمارية، فكافأتها بأنْ وفّرتْ لها فرصَ التعليم العصري ومكّنتها من البنيات التحتية ومن الإمكانيات التنموية. وإبّان الاستقلال نفاجأ بالحكومات المغربية المتعاقبة تزيد من تعميق الهوة وتشرعن السياسةَ الاستعمارية بحفاظها على النظرة التقسيمية المجحفة في حقّ «المغرب غير النافع.» والحقّ أنّ كلمة «السيبة،» التي تكررتْ على الألسن وتم توظيفُها بحذقٍ من طرف «المَخْزَن» المغربي، لم تكن بمعنى الفوضى والإخلال بالأمن العامّ، بقدْر ما عبّرتْ عن انتفاضة شعبية في المناطق التي حُرمتْ أبسطَ ضروريات الحياة ـ ومنها المناطقُ الأمازيغية.

في الجانب **الثقافي**، واجهت الأمازيغيةُ ظاهرةً استئصاليةً وإقصائيةً عنيفة من لدن مركز القرار السياسي في البلاد. فقد انتهجتْ كلُّ الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال سياسةَ التعريب الهادفة إلى مسخ الخصوصية الحضارية الوطنية من خلال إقصاء المكوّن الحضاري الحقيقي للشعب المغربي، والمتمثّل في الثقافة الأمازيغية واللغة الأمازيغية والقيم الرمزية للحضارة الأمازيغية. وهذا ما جعل من المدرسة المغربية فضاءً غريبًا وبرّانيًا عن المواطن المغربي؛ فهو يتلقّى فيها تاريخًا مشوَّهًا وأدبًا مزوَّرًا ولغاتٍ أجنبيةً عنه، فيؤثّر ذلك كلُّه في تكوينه الشخصي الذي يصاب مع مرور الوقت بنوع من الانفصام الحادّ: بين واقع عَيْشٍ له خصوصيتُه وأبعادُه، ومدرسةٍ لا تمتّ إلى هذا الواقع بَصلة إذ لا تجيب على تطلُّعاتِه وأحلامِه وآفاقِه.

هذه السياسة التعليمية كانت لها كذلك انعكاساتٌ على المستوى **الاجتماعي**. ذلك لأنّ أبعاد الهوية التي تلقّن له داخل المؤسسة التعليمية تظلّ غريبةً عنه ولا تمثّل محيطَه المعيشي. فكان أن تكوّن لديه إحساسٌ بالاندماج القسري والقهري في إطار هوية أخرى أجنبية وبديلة. وكانت الدولة قد انتهجتْ لتحقيق هذه الغاية سياسةَ تشجيع الهجرة من البادية إلى المدينة حتى تسهّل عمليةَ الإدماج والذوبان. وإلاّ لماذا حَرَمت الدولةُ المناطقَ الأمازيغية من التنمية الشاملة في كل المراحل السابقة والراهنة؟!

٢ ـ تطور الحركة الثقافية الأمازيغية. إذا كانت المدرسة قد ألغت الشخصيةَ الوطنيةَ ومَحَتْ معالمَ الهوية الثقافية للمواطن المغربي، فإنّها عملتْ في جانب آخر على تأهيل العنصر البشري من خلال ما وفّرتْه له من إمكانية للاطّلاع على العلوم الحديثة وعلى النظريات العلمية والفكرية التي ساهمتْ في تفتُّح عقليته على جملة من الإشكاليات الفلسفية واللسانية والهوياتية التي يعيشها. من هنا تكوّنتْ نخبةٌ مثقفةٌ من رعيل الطلبة الجامعيين الذين بدأوا يَطْرحون، بشكلٍ متطور وواعٍ، الإشكالَ الهوياتيَّ كمعضلة اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية. ونتيجةً لهذا التحول، بدأ الاتجاهُ نحو تشكيل حركة ثقافية أمازيغية تعبّر عن ذلك الإشكال وتتمثّل أبعادَه الثقافيةَ والحضاريةَ من خلال طرحه في الأوساط الثقافية والسياسية

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

الوطنية بغيةَ لفتِ الأنظار إليه والتحسيسِ بمخاطره على مستقبل البناء الديموقراطي للمجتمع المغربي. وهكذا تأسست «الجمعيةُ المغربيةُ للبحث والتبادل الثقافي» في ١١ نوفمبر ١٩٦٧، في إطار سياق سياسي واجتماعي اتسم ببروز دينامية احتجاجية تسعى إلى المطالبة بإيجاد حلول للمسألة الأمازيغية ولقضايا مختلفة تجاهلت الحكوماتُ المغربيةُ منذ الاستقلال التغاضي عنها. وهذا يدلّ على أنّ الحركة الثقافية الأمازيغية هي وليدةُ الحاجة المجتمعية والشرط التاريخي للمغرب المعاصر، وليست أداةً حَرّكتْها أيادٍ أجنبيةٌ تسعى إلى إرباك المجتمع المغربي وإشاعةِ روح الفتنة في أوساطه.

مرّت الحركة الثقافية الأمازيغية بمجموعة من المراحل:

المرحلة **الأولى**، من أواخر الستينيات إلى سنوات الثمانينيات، وتمثّل مرحلةَ التأسيس للحركة الثقافية الأمازيغية. فقد كنّا، كطلبة، في حاجة إلى تكوينٍ وتأهيلٍ خاصّيْن لقدراتنا الفكرية؛ وتمكّنّا آنذاك، إلى جانب تجميع التراث وتسجيله وتدوينِه واستصدارِ بعض الأعمال، من تكوين أنفسنا كلسانيين وأنثروبولوجيين وسياسيين. وفي صيف ١٩٨٠ بادرت الحركةُ الثقافيةُ الأمازيغية إلى خلق جمعية «الجامعة الصيفية» بأكادير، وهي أول جامعة صيفية يَشْهدها المغربُ آنذاك، وبمثابة جسر للاحتكاك وللتلاقح. وأحست الحركةُ الثقافيةُ الأمازيغية أنّها أَضْحتْ تَمْتلك أرضيةً فكريةً تَسْمح لها بمبارزة الإيديولوجيات السائدة لحظتها ـ وبالأخصّ القومية العربية والاشتراكية والإسلامية.

كما استطاعت الحركة الأمازيغية في تلك الفترة تحطيمَ حاجز كان قائمًا في الثقافة المغربية، ويتمثّل في شيوع نزعة التقوقع ورفضِ الآخر وإقصائه لمجرد الاختلاف معه. فكان أن دَعَتْ إلى جامعتها الصيفية كافةَ التيارات الموجودة في الساحة السياسية والفكرية المغربية. ولأول مرة بدأ المجتمعُ المغربي يَسْمع أصواتًا تعبِّر عن هموم الأمازيغ في المغرب، لدرجةِ أنّ غالبية الأحزاب في تلك الفترة أَقْدمتْ على تنظيم ندوات لشبابها قَصْدَ تعريفهم بأبعاد الحركة الأمازيغية؛ كما بدأتْ تُطرح في داخل المجتمع أسئلةٌ مدارُها: هل هؤلاء الأمازيغ على صواب أم هم زائغون عن الطريق؟

المرحلة **الثانية** تمتدّ من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١، وهي مرحلة الجَهْرِ بالقضية، وتمثّلتْ في عقد ندوات ولقاءات جماهيرية. ونَذْكر في هذا السياق أنّ السلطة العمومية أقدمتْ سنة ١٩٨٢ على منعنا من تنظيم الدورة الثانية للجامعة الصيفية؛ فعَقَدْناها بشكل سريّ في البيوت، ومع ذلك لاحقت السلطاتُ الحركةَ الثقافيةَ باعتقال مناضليها ـ ومن بينهم الأستاذ علي صدقي أزايكو. وفي سنة ١٩٨٨ أقدمت الحركةُ الثقافية الأمازيغية على تنظيم الدورة الثالثة للجامعة قصد جسّ نبض السلطة والأحزاب. وبالفعل تلقّيْنا إشارات بالإيجاب من جانب السلطة.

ولكنْ بعد سنة ١٩٨٨ تبيَّن للحركة الثقافية الأمازيغية عدمُ جدوى الاستمرار في نهج استراتيجية الأنشطة الجماهيرية المفتوحة. فقد ظهرتْ في تلك الفترة ستُّ جمعيات أمازيغية جديدة في شمال المغرب كما في جنوبه، فكان أنْ فكّرنا في تحضير ميثاق ثقافي نَعْرض فيه مطالبَنا. وفي هذا السياق أعدّت «الجمعيةُ المغربيةُ للبحث والتبادل الثقافي» مسوّدةَ الميثاق، وتم في ١٩٩١/٨/٥ في مدينة أكادير التوقيعُ على «ميثاق أكادير حول الثقافة واللغة الأمازيغيتيْن.» وقد اعتُبرتْ هذه المرحلة البدايةَ الحقيقيةَ لخلق حركة ثقافية أمازيغية بشكل رسمي؛ وهو ما أتاح لنا إمكانيةَ وضع مطالبنا الحركية على مائدة الحكومة المغربية. ومن نتائج هذه الدينامية الجديدة قدومُ الدولة على امتحان شعبية الحركة الثقافية الأمازيغية. وبعد أن قامت السلطات المغربية سنة ١٩٩٤ في كلميمة باعتقال أعضاء من جمعية «تيلي» الأمازيغية، وتلتها سلسلةٌ من الاعتقالات الأخرى، دَخَلَ المغربُ في سيرورةٍ سياسيةٍ جديدة تمثّلتْ في إصدار الملك عفوًا شاملاً عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي. وفي خطاب ٢٠ غشت ١٩٩٤ دعا الملك الراحل إلى تدريس اللغة الأمازيغية، الأمرُ الذي أشَّرَ على تحوُّل في طريقة تعامل الدولة مع المطالب المشروعة للحركة الثقافية الأمازيغية،

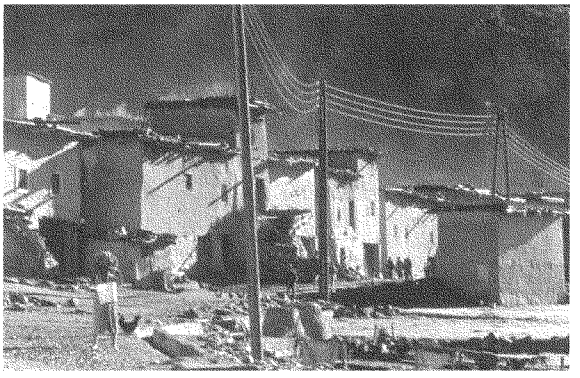

قرية في جبال الأطلس في المغرب، حيث لا كهرباء دائمة ولا ماء جارٍ دائم

بالرغم من أنّ هذه الدعـوة ظلت من دون تطبـيق فـعلي طيلة سنوات حكم الملك الراحل.

المرحلة **الثالثة**، من ١٩٩٤ إلى اليوم، وقد دشنتـها الحـركةُ الثقافيةُ الأمـازيغية بفتح حوار مع المجتمع المدني بكل أطيافه. وهكذا نظمت «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي» سنةَ ١٩٩٦ حوارًا مع الأحـزاب السياسية والتنظيمات والحـركات العمّالية والهيئات الثقافية والحركات الإسلامية بفصائلها الأربعة. وفي سنة ٢٠٠١ ألقى الملك محمد السادس خطابًا بعد تولّيه مقاليدَ الحكم نصَّ فيه على تلبية جزء من مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية، وأَتْبَعه بخطاب «أجدير» في ٢٠٠٢/١٠/١٧ وهو الخطاب الذي أقرَّ فيـه الظهيـرَ المؤسِّسَ للمـعـهـد الملكي للثقافة الأمازيغية.

٣ ـ مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية. تتلخص المحاور الأساسية لمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية في دستـرة الأمازيغية. فالدستور المغربي لا ينصّ على الهوية الأمازيغية للدولة والمجتـمع المغربيين، بل يكتـفي بالإشارة إلى أنّ المغرب دولة إسلامية لغتُها الرسميةُ هي العربية، في حين أنّ مثل هذا التعريف لا يختصّ به المغربُ وحده وإنما تشترك معه فيه العديدُ من الدول الإسلامية والعربية، بحيث لا نجدنا أمام أيّ تنصيص مباشر وواضح على الهوية الوطنية **المغربية**. وتؤكّد الحركة الثقافية الأمازيغية أنّ مطالبها لا بدّ وأن تَرِدَ في إطار من الضمانات الدستورية الملزمة للجميع. فلا يُعقل أن تكون لدينا لغةٌ غيرُ وطنية، وهي العربية، منصوصٌ عليها في الدستور بل تُعتبر هي اللغة الرسمية، في حين نجد لغتَنا الوطنيةَ الحقيقيةَ محـرومة من هذا الحق الدستوري! وعليه، فإنّ الدعـوة إلى دسترة اللغة الأمازيغية تقتضي في نظرنا شيئين: أولاً، الإعلان عن الهـوية الوطنيـة للمـغـرب في مستـوى الديبـاجـة؛ وثانيًا، التنصيص على البـعد الأمـازيغي في الهـوية الوطنيـة المغـربيـة واعـتـبـاره **هو** الأسـاس، وذلك لسـبب بسـيط، وهو أنّ الأرض أمازيغيةٌ لا عربية، وأنّ الشعب أمازيغي وليس عربيًا بأيّ شكل من الأشكال!

وعندما ندعو إلى إعادة الاعتبار إلى الهوية الوطنية الأمازيغية للشـعب المغربي، فـإنّ ذلك لا يعني أننا نعادي اللغةَ والثقافةَ العـربيـتـيْن، بل نحـن نناضل ضـد إقـصـاء البـعـد الوطني والحضاري للغة والثقافة الوطنيتين الحقيقيتين في المغرب. كما أنّنا نناضل من أجل إقرار اللغة الأمازيغية في المجال التعليمي والتربوي من منطلق تعليمها والتعلُّم بها؛ إذ لا يكفي أن نتعامل معها كأية لغة أجنبية نريد أن نتعرّف عليها من باب الفضول المعرفي لا غير، وإنما الواجبُ الحضاريُّ يَفْرض علينا التعاملَ معـها كموضـوع للتدريس ووسيلةٍ له، بناءً على قاعدة تقاسم الأدوار بين اللغات المتعددة في المغرب.

كما تطالب الحركةُ الثقافيةُ الأمازيغية بإدماج اللغة الأمازيغية في الإعلام، إذ لا يعقل أن يظلّ المغربُ مخاصمًا لهويته وغيرَ معترِف بها عبر إقصاء اللغة الأمازيغية من الإعلام. فأنت لا تَعْثر في التلفزيون المغربي، مثلاً، على ما يشير إلى الهوية اللغوية والثقافية للشعب المغربي؛ وحتى إنْ وَجَدْنا ـ عَرَضًا ـ برنامجًا مخصَّصًا للأمازيغية، فإنّه يقدَّم إلينا باللغة العربية! كما تجد مَنْ يتكلم عن التراث الأمـازيغي في برنامج تلفـزي وكأنّه يتحدث عن ثقافة غريبة عن الشعب المغربي.

وأخـيـرًا، تطالب الحـركةُ بإدماج اللغة الأمـازيغية في الإدارة العمومية والقضاءِ وكلِّ المصالح المرتبطة بالحياة العامة للمواطن المغربي. فمثلاً، هناك محاكماتٌ في المحاكم المغربية التي توجد في المناطق ذات الأغلبية الأمازيغية، تُجرى وتَصْدر عنها أحكامٌ، ولكنّ المتَّـهَمَ الماثلَ أمامـها لا يَفْهم مـا يجري، بل لا يَفْـهم حتى منطوقَ الحكم. وقد حدث في السنوات الأخيرة أن تجرّأ بعضُ القضاة فقال لمتَّهم أمامه لا يَفْهم اللغة العربية: «سنعود بك إلى السجن حتى تتعلَّمَ اللغةَ العربيةَ فتفهَمَ ما يُقال لك.» ومعنى هذا أنّ هذا المتَّهم سيعاقَب مرتيْن: مرةً عن جريمة قد يكون ارتكبها، ومرةً ثانيةً عن جريمةِ جهلهِ اللغةَ العربيةَ!

٤ ـ الأبعاد الفكرية والسياسية للعمل الأمازيغي والتحولات المرتقبة. تُعدّ المسألةُ الأمازيغية في المغرب القضيةَ الوحيدةَ التي تُسْهم في إحداثِ تحوُّل في المجتمع المغربي من الناحية

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

الفكرية والهوياتية، وهي ـ بالتالي ـ قادرة على إحداث تطور في بنية المجتمع وفي آليّات اشتغاله؛ في حين تبقى القضايا الأخرى، مع الإقرار بأهميّتها، مجردَ قضايا خلافية.

لا يُمْكن حصرُ الأمازيغية في كونها قضيةَ لغة، وإنّما هي حاملةٌ لأبعاد كبرى واستراتيجية، أهمُّها البعدُ الهوياتي. وعندما نشدِّد على البعد الهوياتي للطرح الأمازيغي، فإنما نَهْدف إلى إظهار أنّ الهوية المغربية منسجمة وموحّدة، على عكس مَنْ بات يروِّج مؤخَّرًا لأطروحة التعدد الهوياتي في المغرب. إنّ كلّ شخص يَحْمل ثقافةً ما، والتَحَقَ بأرض المغرب الأمازيغية، هو أمازيغي: فخير الدين، الذي يَكْتب بلغة فرنسية راقية، لا يعدو أن يكون كاتبًا أمازيغيًا؛ وأحمد التوفيق وعبد الكريم غلاب والمختار السوسي، الذين أَبْدعوا باللغة العربية، ليسوا عربًا بل أمازيغ تعرَّبوا، كما الفارسي الذي تعرَّب. فمن يقرأ لهؤلاء الكتّاب يحسّ أنّه إزاء إبداع ذي طعم مخالفٍ لما يُنشر في الشرق العربي ـ وهذا الطعمُ هو بالذات البعدُ الهوياتي الأمازيغي الذي يتمتع به هؤلاء الكتّابُ.

أحمد أرحموش: أودّ أن أشكر الإخوةَ في مجلة الآداب على هذه الدعوة الكريمة. جميلٌ جدًا أن تهتمَّ بنا مجلةٌ من المجلات العربية في المشرق، لكنَّ الأهمَّ من ذلك أن تهتمَّ بنا كقضية وكإشكال مستقلّ له خصوصيتُه، لا كعنصرٍ مرتبطٍ بإشكالٍ بنيويٍّ تبحث له عن حل في المشرق ـ الظاهرُ أنّها لم تعثر عليه! وإذا كان الإخوة في المشرق العربي يريدون فعلاً معرفةَ شيء ما عن وضعية الأمازيغية في شمال إفريقيا، فمن الأفضل أن نتعامل مع الأشياء من الناحية العلمية، لا بمفاهيم عامة فلسفية لا يُمْكن فهمُها مثل مفهوم «الهوية.» لذلك أدعوكم إلى مناقشة إشكاليات بعيْنها مثل: إشكالية اللغة، والإشكالية الثقافية وعلاقتها بالديموقراطية، وإشكالية حقوق الإنسان... وفي هذا السياق نؤكّد وجود إشكالات تتعلق بالأزمة التي يعيشها الإخوة في المشرق العربي في علاقتهم بموضوع القومية العربية. وهذا الإشكال مرتبطٌ في الأصل بهم، لا بما نعيشه نحن الآن في المغرب. إنّ الأزمة التي تعيشها القوميةُ العربيةُ اليوم مرتبطةٌ بطبيعة فكرها الاستبداديِّ النشأةِ والتطوّر والمآل. وما جاء في تقديم الأخ لبيض من مفاهيم عامة مثل «الوطن العربي» و«الأمة العربية» يمثِّل الاستعمارَ الفكريَّ الذي تمارسه القوميةُ العربيةُ على الثقافات الأخرى. ومن الواجب مراجعةُ هذه المفاهيم باعتبارها دخيلةً على المغرب وعلى شمال إفريقيا، تَسْعى إلى إدماج الأمازيغ في مجالٍ غيرِ مجالهم. ولا يجب أن يُفهم من هذا أنّنا نعيش صراعًا بين الأمازيغ والعرب، أو بين اللغة والثقافة العربيتيْن واللغة والثقافة الأمازيغيتيْن، وإنما نناضل ضد السياسات الاستيعابية الإدماجية التي تُقصي جميعَ الأصول والقضايا الجوهرية في بلدنا. وهنا تَكْمن الإشارةُ إلى أزمة التاريخ الرسمي للمغرب: فهل يَعْكس حقيقةَ ما عاشته الإنسانيةُ في المغرب، كما في شمال إفريقيا، منذ أن وُجدتْ على هذه الأرض؟ الظاهر أنّ الحساسية التي تتعامل بها الجهاتُ الرسميةُ في المغرب وفي دول شمال إفريقيا الأخرى مع القضية الأمازيغية تَكْشف عن إرادة سياسية لا تَرْغب في أن توفِّر مجالاً أرحبَ لإقرار مبدإ المساواة والتنوع والاختلاف. فقد راكمت الحركةُ الأمازيغيةُ عبر العقود الأربعة الأخيرة، كما جاء في مداخلة الأستاذ إبراهيم أخياط، تجاربَ خصبةً لا يُسْتهان بها في إمكانية تطويرها: كأن تتحوّل من حركة ثقافية إلى حركة سياسية تبحث عن وجودها السياسي في منطقة شمال إفريقيا.

لبيض: استبعاد النقاش في مسألة الهوية يبدو لي وكأنّه إبطالٌ للعنصر الحيّ في القضية الأمازيغية. بل إنّ ما اقترحه الأخ أرحموش كموضوعات للتأمل لا تعدو أن تكون في جوهرها قضايا الهوية. ثم أليْس الموقفُ من القومية العربية محكومًا برؤيةٍ ومنطلقاتٍ هويّاتية؟

أرحموش: أولاً، أريد أن أبيِّن أنّنا لسنا بصدد بناء قومية أمازيغية كبديل أو منافس للقومية العربية؛ وإنّما نؤسس لمجتمع ديموقراطي متعدِّد ومتنوع، يسود فيه القانونُ، كما تسود فيه

لم «يستفد» المغاربةُ منَ المشرق العربي إلاّ الاستبداد، ومصالحُنا الاستراتيجية ليست معه بل مع الغرب

مقوِّماتُ كافة اللغات والثقافات المتواجدة في المغرب في إطار مشروع التصالح مع الذات الحضارية. ثانيًا، عندما نتحدث عن وجود إنسان عربي في المغرب، فلا بدّ أن نَطرح السؤاليْن التالييْن: مَنْ هو الإنسان العربي؟ ومن هو الإنسان الأمازيغي؟ في اعتقادي أنّ هذيْن السؤاليْن يمثِّلان جوهرَ المشكل المطروح علينا اليوم، وأربأ بنفسي أن أدْخل في نقاشات عن العِرْق ـ مع أنّ القوْمية العربية أُسِّستْ على العِرْق وتريد أن تؤسِّس أوطانًا على العِرق! وشخصيًا، أقف موقفًا سلبيًا من كل الثقافات التي ترنو إلى أن تؤسِّس مشروعَها على الأبعاد العِرقية أوالإثنية، لأنّها آنئذ تتحوّل إلى مشاريع لتوليد التطرُّف والأصولية. والثقافة الأمازيغية ضد الفكر الواحد الذي راكمتْه ثقافةُ أحزاب البعث في المشرق، والناصرية في مصر، والقذّافية في ليبيا. فهذه التجارب مارستْ سلوكاتِ الإبادة ضد المكوِّنات الثقافية واللغوية لشعوبها. إنّ أكرادَ العراق وسوريا، وأقباطَ مصر، وأمازيغَ شمال إفريقيا وجنوبيّ السودان، وطوارقَ جنوب الجزائر، نماذجُ تَطْرح قضاياها العميقة على هذا الفكر، وتعرِّي حقيقةَ معضلاته البنيوية التي تواجهه، وتَطْرح عليه تحدّياتٍ كبرى، منها ضرورةُ إعادة النظر في مقوِّمات إيديولوجيته المنهزمة والفاشلة والقائمة على الفكر العربي القومي الوحدوي والشمولي: ويجب على هذا الفكر أن يتعلم من تجارب الأمم الأخرى، وأقربُها إليه تجاربُ الدول الأوروبية التي لم تتوحّد على أساس اللغة أو الثقافة أو الدين. إنّ العالَمَ يتطور في إطار الزحف القويّ للعولمة، التي يُمْكنها أن تدمِّر العربيةَ والأمازيغيةَ على حدّ سواء. وإنّ العالم يعيش اليوم تقدمًا هائلاً في مجال حقوق الإنسان، وعلينا أن نستوعب جيدًا مضامينَ هذا التطور، وأن نَعْمل من أجل الحضور النابه والفعّال لكافة اللغات والثقافات ـ سواء في المشرق العربي أو في شمال إفريقيا. وهذا الاتجاه وحده هو الذي سيبيِّن لنا، نحن المغاربةَ، مع مَنْ ستكون مَصْلحتنا... وإنْ كنّا جازمين بأنّ مصالحنا الاستراتيجية ليست مع المشرق العربي وإنما مع الغرب! وهذه حقيقة يجب أن نعترف بها؛ وإلاّ فَقُلْ لي ماذا استفدنا من المشرق العربي منذ أن ابتُلِينا به إلى اليوم، اللهم إلاّ ما صدَّرَه لنا من نظم استبدادية وديكتاتورية؟! إنّ اقتصادنا في المغرب مرتبط بأوروبا، ووجودَنا الحضاري مرتبطٌ بإفريقيا ولم يرتبط في أية مرحلة من المراحل التاريخية بالمشرق ـ إلاّ ما أرادوه أن يكون قهرًا واستلابًا للحقّ في وجود الشخصية الوطنية المغربية. وأقولُها وأكرِّرها: ليس لنا ما «نستفيده» من المشرق العربي سوى ذلك الفكر الاستبدادي الأصولي والسلفي. ولذا تجب الدعوةُ إلى تدشين مرحلة جديدة من أجل إعادة الاعتبار للقيم الذاتية للثقافة الوطنية الأصلية. ومن هنا أقول للأخ لبيض: كفانا من تعتيم الحديث عن الإشكالية الهوياتية، وعن الوجود العربي في المغرب، لأنّنا ـ والحمد لله ـ لم نعثرْ على وجود عربي في المغرب. وكما قال ابنُ خلدون: «مَنْ سَكَنَ بلاد البربر فهو بربريّ.» ومَنْ أنكر ذلك، فعليه الإثباتُ، أو فَلْيغادْر إلى شرقه العزيز!

مصطفى المسعودي: بدوري، لا يسعني إلاّ أن أشكر المنبرَ الثقافي الرائد، مجلة الآداب، على هذه المبادرة الطيبة. هذه المجلة تمثِّل لجيلنا، ولأجيال عديدة في المغرب، مدرسةً وجسرًا هامًا في الربط الحضاري بين المشرق والمغرب العربييْن. وفي البداية أودّ أن أشير إلى أنّني أتحدث في هذه الندوة العلمية انطلاقًا من حساسية إسلامية مغربية ممثَّلةٍ في تيار «البديل الحضاري» المغربي. وأستمحيكم عذرًا إذا اختلفتُ مع الإخوة الحاضرين في القراءة التي قدَّمها الأستاذ إبراهيم أخياط؛ فهي قراءة جمعوية جوّانية تختزل الموضوعَ الأمازيغي في أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية. وبهذا المعنى أتساءل، كإنسان مغربي أمازيغي، وأنتمي إلى منطقة الريف الأمازيغي، وإلى تيار إسلامي تنصهر فيه أعراقٌ متعددةٌ من زنجية وأمازيغية وعربية وإفريقية: «أين أجد ذاتي داخل هذا التصنيف الجمعوي الذي قدَّمه الأستاذ أخياط؟» إنّي أعتقد أنّه من الصعب اختزال القضية الأمازيغية في أبعاد محلية داخلية، ثقافيةً كانت أو اجتماعيةً أو اقتصاديةً أو سياسيةً. فالموضوع يحيل صراحةً

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

على تفجر الهوية في المغرب، مثلُه في ذلك مثلُ العديد من الدول العربية التي بدأتْ تُطْرح فيها إشكالياتُ الهويات الثقافية واللغوية بحدة، الأمر الذي يعرِّض بنياتِها السياسيةَ والثقافيةَ للتفجّر والتّفكك. ويمكن إرجاعُ سبب بروز هذه الظاهرة إلى السياسات الفاشلة للدولة الوطنية العربية بعد الاستقلالات الوطنية. والذي حدث في المغرب تحديدًا هو أنّ النخبة التي سيطرتْ على المجالين الثقافي والسياسي هي نخبة متعالية في طبيعتها، وعمدتْ ـ بَدَل الإنصات بنباهةٍ وإمعانٍ إلى نبض الواقع المغربي وإلى نبض شرائح المجتمع المغربي في الأطلس والريف ـ إلى الارتماء في أحضان الإيديولوجيا المستورَدة وإلى محاولة إسقاطها على الواقع. فكانت النتيجة أن هُمِّشَ الإنسانُ المغربي في قُوتِهِ اليومي، وفي لسانه، وفي دينه. فكان من الطبيعي أن تختنق داخل هذا النوع من الحكم كلُّ الأسئلة الكبرى، إذ لم يبق أمام السلطة إلاّ السؤالُ الرئيسي الوحيد والمشروع، وهو: «كيف يحمي النظامُ السياسي القائمُ نفسَه؟» ونعتقد أنّنا اليوم نعيش حالةَ نهوضٍ للعديد من روافد الثقافة المهمَّشة في المغرب، وأنّ المغاربة كانوا على استعداد لتهيئة المجال المجتمعي والمؤسساتي للإجابة عن التعدد اللهجي واللغوي والثقافي داخل المغرب، ولكنّ غياب المجتمع الديموقراطي بسبب غياب الحكم الديموقراطي هو الذي أدّى إلى «تهريب» الموضوع الأمازيغي. ولهذا، فإنّ الموضوع الأمازيغي تم ملؤه بحمولة غير طبيعية ترتكز على طرح الموضوع في تناقضٍ مع كلّ ما هو عربي. وبالنسبة إليّ شخصيًا، فإنّ هذا المشكل مفتعلٌ في المغرب. فأنا مغربي يجري في دمي العديدُ من الأعراق، إلاّ أنّ ذلك لم يَطْرح عليّ أيَّ مشكل. وأعترف بأنّني أَمْلك امتدادًا لما قبل الإسلام، غير أنّني أعترف كذلك بأنّ الإسلام هو الذي شكّل ولادتي الحضارية الجديدة. فقد استطاع المغاربة منذ اعتناقهم الإسلامَ أن يشكّلوا وجودًا حضاريًا جديدًا وقويًا، ولسنا نحن اليوم سوى ثمرةٍ لهذا الوجود: الوجود الحضاري للدولة المرابطية والموحّدية والمرينية ـ وهي، بالمناسبة، دولٌ أمازيغيةُ الأصل إلاّ أنّها كانت في عمقها مغربيةً عربيةً وإسلاميةً ـ ولم يكن يُطْرح ساعتَها موضوعُ الهوية بالشكل الإثني والعرقي الضيق الذي يُطْرح به اليوم. وكما سبق أن أشرتُ، فقد تمّ تهريبُ موضوع الأمازيغية وتدويلُه وتلغيمُه بحمولة حضارية وثقافية تتناقض مع ما هو حضاري عربي إسلامي، وتَسْترجع أصداء من الذاكرة الاستعمارية الفرنسية والإسبانية. فعندما نعود إلى ڤيكتور ربيكي، نجده يقول: «هؤلاء السكّان [يقصد الأمازيغ] يُمْكنهم، بل يجب عليهم في وقت قصير، أن يصبحوا فرنسيين لغةً وروحًا.» كذلك يشير المقيمُ العامُّ الفرنسي في المغرب زمنَ الاحتلال، الجنرال ليوطي، في دوريته إلى رؤساء المناطق المدنية في العام ١٩٢٥، إذ يقول: «إنّ العربية عاملٌ من عوامل نشر الإسلام؛ وإنّ هذه اللغة يتمّ تعلُّمُها بواسطة القرآن، بينما تقتضي مصلحتُنا أن تتطور البربريةُ **خارج** إطار الإسلام. ومن الناحية اللغوية، علينا أن نَعْمل على الانتقالِ مباشرةً من البربرية إلى الفرنسية.» وفي كتاب ليول مارتي، نقرأ ما يلي: «إنّ كلّ تعلُّم بالعربية، وإنّ كلّ تدخُّلٍ من الفقيه، وكلّ وجودٍ إسلامي، سوف يتم إبعادُه بكلّ قوة.»

نحن، إذن، أمام هذه الوثائق نَكْشف عن حقيقة السياسة الاستعمارية تجاه البربر. ولا يزايدنَّ علينا أحدٌ فيقول إنّ الأمازيغية موضوع معزول ومستقل؛ فالمسألة الأمازيغية لم تُطْرح بهذه الصيغة إلاّ لتَدْخل في إطار نسقٍ عوليٍّ استعماري. وإلاّ فكيف نفسِّر الحضورَ القويَّ لفرنسا هذه الأيام وقَبْلَها في الموضوع الأمازيغي؟ لقد تبنّت فرنسا المسألةَ الأمازيغيةَ منذ عام ١٩٣٣؛ بل وقبل هذا التاريخ أَسست الإدارةُ الاستعماريةُ الفرنسيةُ معهدَ الدراسات البربرية في سنة ١٩١٥؛ كما أَقْدمتْ على تأسيس معاهد لدراسة اللهجات الأمازيغية في الرباط سنة ١٩٢٩؛ وفي سنة ١٩٦٧ تم تأسيسُ الأكاديمية البربرية في جامعة باريس؛ وفي سنة ١٩٩٥ انعقد في جنوب إفريقيا المركزُ الدوليُّ والمؤتمرُ الأمازيغيُّ الأول. ولا أَفْهم شخصيًا كيف تَعْتمد فرنسا اليومَ تدريسَ الأمازيغية في مدارسها، وهي من أكثر الدول تزمتًا في التعامل مع اللغات الأجنبية؟! هذه المعطيات

تظاهرة في الرباط، ١ أيار، من أجل الحقوق الأمازيغية

ليست وليدةَ المصادفة والعفوية، خصوصًا عندما تَصْدر عن فرنسا بإرثها الاستعماري وبنظرتها الإمبريالية إلى شعوب المستعمَرات. لذلك كفانا ترديد مزحة أنّ فرنسا صديقةُ المغرب الاستراتيجية!

ثم إنّنا عندما نتحدث اليوم عن الأمازيغية نتساءل: أيّة أمازيغيةٍ نَقْصد؟ فالأمازيغية لغاتٌ متعددة ومتنوعة، إلى حدّ الاختلاف الكلي. فأنا مثلاً أمازيغي من منطقة الريف وأتكلم الأمازيغية الريفية، ويَصْعب عليَّ التواصلُ مع الأستاذ أخياط الذي يتكلم أمازيغيةً تاشلحيت ـ وهو ما يعني أنّ بين اللهجات الأمازيغية فروقًا عديدةً وجوهريةً لا يُمْكن اختزالُها في اختلافات صوتية أو فونولوجية. وتجب الإشارة أيضًا إلى أنّ الحديث اليوم داخل الصف الأمازيغي ينقسم إلى تيارات: فهناك تيار (أنْتمي إليه) يتحدث عن الأمازيغية من داخل المنظومة العربية الإسلامية، ويؤمن بأنّه لا يُمْكن تفعيلُ الأمازيغية ـ كعامل من عوامل بناء المجتمع المغربي الديموقراطي القوي ـ إلاّ ضمن الانسجام الكامل والشامل مع المشرق العربي؛ وهذا عكس ما ذهب إليه الأستاذ أرحموش. وهناك تيار آخر يتحرك من خارج هذا الفضاء ويتناقض مع المنظومة العربية الإسلامية؛ وقد عبَّر عنه الأستاذ أرحموش في مداخلته. وبين هذيْن التيارين اختلافاتٌ جوهريةٌ أخرى: فالتيار الإسلامي والقومي، مثلاً، يرى أنّ الخط الحقيقي الذي ينبغي أن نتفاعل معه داخل الحركة الأمازيغية واللهجات الأمازيغية هو الخط العربي؛ وفي المقابل يرى التيّارُ الآخرُ أنّ الخط اللاتيني هو الأساس، أو خط تيفناغ الذي أعتبره خطًا آشوريًا.

في خِتام مداخلتي أقول إنّنا في المغرب، وفي العالمين العربي والإسلامي، نوجد بين خياريْن لا ثالث لهما: إمّا أن ننخرط في بناء المجتمع الديموقراطي بالاستناد إلى خصائص وجودنا الحضاري العربي الإسلامي، مستلهمين الزخمَ الثقافيَّ لهذه الحضارة ولإنجازاتها التاريخية، مضيفين إليها اجتهاداتِ مرحلتنا التاريخية الحالية؛ وإمّا أن نرتمي في أحضان الغرب، مردِّدين القطيعةَ مع وجودنا الحضاري العربي الإسلامي، وإذ ذاك فلنتحملْ كلَّ المسؤوليات التاريخية عمَّا سنجنيه على شعوبنا من تدمير حضاري ومن مسخ للشخصية الحضارية. وأشدُّ ما نخافه هو أن تكون الغايةُ من الحضور السرطاني لفرنسا (بأجهزتها الضخمة) في موضوع الأمازيغية هي جعل القضية الأمازيغية خصمًا عنيدًا للبعد الحضاري العربي الإسلامي للمغرب. وإلاّ فكيف نفسِّر هذا التنابزَ الحادَّ بين عبد السلام ياسين والأستاذ محمد عصيد؟ إنّ الدخول في مثل هذا النوع من الصراع من شأنه أن يضيِّع علينا الوقتَ والفُرَصَ. إشكاليتُنا، نحن المغاربةَ اليوم، ليست التمزيغَ ولا التعريبَ، لأنّنا نَعْلم أنّ المستفيد الأول هي اللغةُ الفرنسية. وإنّما إشكاليتنا هي التمرينُ على الديموقراطية وعلى بناء ديموقراطي يجيب على كل حاجات الإنسان المغربي، وهو الكفيل وحده بحلّ خلافاتنا.

أمينة بنت الشيخ: تنمرت [شكرًا بالأمازيغية]. أودّ أن أسجِّل ملاحظةً على ما ورد في تقديم الأخ لبيض بخصوص محاولة مجلة الآداب مقاربةَ واقع القومية العربية من منظورٍ جديدٍ خاضعٍ لإرغامات التحوُّلات العاصفة بالكيانات الوطنية والجهوية والقاريّة بفعل العولمة وسيادة منطق السوق المفتوحة والتنافسية. ففي رأيي أنّ هذا الاتجاه يدلّ دلالةً قاطعةً على أنّ القومية العربية تعيش أزمةً، بل وإفلاسًا في سوق الإيديولوجيا، وها هي مرةً أخرى تسعى إلى تدارك الموقف بإعادة النظر في طبيعة المفهوم وفي صيغ اشتغاله وتداوله! إلاّ أنّ ما يجب أن يفهمه الأخ لبيض، ومعه مجلةُ الآداب وكلُّ الداعين إلى تجديد الخطاب القومي العربي، هو أنّ القضية العربية ـ بانشغالاتها وأزماتِها ومدارج البحث عن حلولٍ لها ـ لا تهمُّنا ولا تعنينا نحن في المغرب، لسببٍ بسيطٍ هو أنّنا لا نؤْمن بهذا الخطاب ولا يمثِّلنا. فنحن أمازيغ مغاربة ننتمي إلى رقعة جغرافية أمازيغية قحّة منذ الأزل، وستظلّ على عهدِها ووعدِها إلى أن يَرِثَ اللّهُ الأرضَ وما عليها. لذلك فإنّنا اليوم، في نضالاتنا وفي مشاريعنا الحضارية والثقافية والتنموية، نحتكم إلى منطقٍ مغايرٍ لما دَرَجَتْ عليه القوميةُ العربيةُ منذ عهود.

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

وأريد أن أقول للقارئ العربي، من خلال مجلة الآداب، إنّ العديد من الأمور قد لا يُدركها في سياق محاولته فهمَ أبعاد القضية الأمازيغية إنْ قُدِّمتْ إليه مغلَّفةً برؤيةٍ عربيةٍ ذاتِ أبعاد عرقية وإيديولوجية. لذلك، فإنّ على المثقف العربي والإنسان العربي العادي والمواطن العربي المهتم أن يدركوا أنّ هناك فصلاً قاطعًا بين انشغالات قضية القومية العربية وانشغالات القضية الأمازيغية، وليس هناك أدنى واصل يصل بين القضيتين، إلاّ ما يُمْكن الاعترافُ به اليوم من أنّ القضية العربية اغتَصَبَتْ لسنوات ـ بل لقرون ـ القضيةَ الأمازيغيةَ في الوطن الأمازيغي! ولئن كانت القوميةُ العربيةُ تحسّ بإخفاقها التاريخي وبفشل مشروعها الوحدوي، فإنّها مطالبةٌ بإعادة النظر في اغتصابها للقضية الأمازيغية ومحاولتها إلباسَ اللبوس العربي الفضفاض لأناس ليسوا عربًا وما كان لهم أن يكونوا كذلك إلا تحت قهر الإيديولوجيا وتعسُّف الأنظمة...

لبيض (مقاطعًا): أستسمح الأخت أمينة على المقاطعة. إذ لم تَرِدْ في سياق تقديمي أيةُ إشارة إلى فشل فكرة القومية العربية. فتشبُّثُنا بفكرة القومية أضحى اليوم أكثرَ إلزامًا من أيِّ وقت مضى، لا لشيء إلاّ لأنّ فكرة القومية العربية نضالٌ ساهمتْ فيه الشعوبُ العربيةُ قبل الاحتلال وإبّانه وبعده. وأن تَفْشل اليومَ تجربةُ حكمٍ ارتأت أن تأخذ مفاهيمَ القومية العربية أساسًا لشرعيتها السياسية، فذلك لا يعني أنّ ذلك الحكم يمثِّل حقيقةَ المشروع الوحدوي العربي؛ وما كان له ذلك، لأنّ القومية العربية ليست نظامًا للحكم بل رؤيةٌ حضاريةٌ شاملةٌ وُلِدتْ من رحم المجتمعات العربية وتربَّتْ في أكناف الأجيال العربية المتلاحقة. لنتفقْ بدءًا على أنّ فكرة القومية العربية لم تفشل لأنّها ـ ببساطة ـ هويةٌ حضاريةٌ وثقافيةٌ وليست إيديولوجيا، ولم نسمعْ في التاريخ القديم أو الحديث أنّ هوية حضارية فشلتْ. قد تصاب بالوهن، وقد تتأثر بتحولات المحيط وتصاريف الزمن، فتكون مدعوّةً إلى إعادة التفكير في وجودها ومصيرها وفقًا لمتطلّبات العصر وإكراهات الزمن ـ وهذا شأنُ القومية العربية التي عانت هي بالذات من عسف الأنظمة التي تذرَّعتْ بها لتذيق الشعوبَ مرارةَ الظلم. بودّي أن أسأل الأخت أمينة السؤال التالي: إذا ما قُدِّر غدًا للنضال القومي الأمازيغي أن يَفْشل بعد أن تكون بعضُ الجهات السياسية قد تبنَّته، فهل يؤدّي ذلك إلى فشل الفكرة القومية الأمازيغية؟ أليس الفاصلُ بين الفكر والممارسة في هذا السياق بارزًا وواضحًا؟

أمينة بنت الشيخ: أقول وأكرِّر إنّ فشل القومية العربية سببُه انتماؤها إلى أناس غير عرب. ففي المغرب هناك قوميون عرب ليسوا عربًا أصلاً؛ كما إنّ في لبنان عروبيين مستعربين (فهل الموارنة عرب؟!). الناس، يا أخ عبد الحق، بدأوا يعون إشكالاتهم الوجودية والحضارية ولم تعد تغريهم الخطاباتُ الرنّانةُ ولا الأحلامُ الورديةُ التي تَبْرع القوميةُ العربيةُ في نسج خيوطها العنكبوتية. الناس بدأوا يدركون القهرَ الممارَسَ عليهم باسم القومية العربية، وهم اليوم يناضلون من أجل الخروج من تحت معطف هذه الإيديولوجيا المهزومة شرَّ هزيمة من أجل إثبات هويتهم الحقيقية. والهوية الحقيقية في المغرب هي الهوية الأمازيغية لا الهوية العربية، وهذا ما نناضل من أجل دسترته والاعترافِ به. وهذه القومية العربية التي تُجْهد نفسَها اليوم من أجل إعادة النظر في مسلَّماتها لا تعدو إلاّ أن تسعى مرةً أخرى إلى السطو على الهويَّات الحقيقية للشعوب المقهورة وإلحاقِها بها كأجزاء ودوائر صغرى. ألا ترون أنّها الاستراتيجيةُ الاستيعابيةُ ذاتُها، ولكنْ بتلوينات جديدة أَمْلَتْها موضةُ العصر الداعية إلى إبراز الهويات الحقيقية؟!

قيل فيما سبق إنّه لا بدّ من إعادة بناء الهوية الوطنية، وأنا أسأل: على أيِّ أساس أو أية شرعية تستند هذه الدعوةُ؟ ثم أليس إجحافًا في حقّ الشخصية الوطنية المغربية أن ندعوها اليوم إلى إعادة بناء ذاتها، وهي الممتدّةُ في عمق التاريخ الإنساني والشاهدة على حضارات تمتدّ آلاف السنين؟ إنّ الذي يحتاج إلى إعادة بناء الذات وتحديدِ ملامح الشخصية هي الهويات الدخيلة على المغرب، وفي مقدمتها الهويةُ العربية!

مـا نَلْمـسـه في الجـدال الدائر حـول مـوضـوع الأمـازيغـيـة هو غـيـاب الـثـقـافـة والحـضـارة الأمازيغيتيْن!

مّا نحتاجه حقيقةً في المغرب هو إعادةُ كتابة تاريخ هذا البلد، لأنّ التاريخ الرسمي الذي يلقَّن في المدارس والجامعات ويُتداوَلُ في الإعلام هو تاريخٌ مزوَّرٌ ومشوَّه. ومن المبادرات الرامية إلى مسخ الهوية الوطنية، وإزالةِ أيّ آثار دالّةٍ عليها، ما كانت ستُقْدم عليه الجامعةُ المغربيةُ في السنة الدراسية الجامعية السابقة من حذف لمادة التاريخ القديم من مقرَّرات شعبة التاريخ في كليَّة الآداب. إذن ما نحتاج إليه في المغرب هو إثباتُ ركائز هويتها الوطنية، وذلك عبر مجموعة من الوسائط التي أشار إليها الأستاذ أخياط فيما سبق، وأعني: الإعلام والتعليم والإدارة والقضاء. لكنّ هذه الوسائط لا تكتسب أهميةً إلاّ بعد أن تتم دسترةُ الأمازيغية والاعترافُ بها هويةً وحيدةً ورسميةً للمغرب.

لبيض: منذ مدة وأنا أتابع الجدلَ الدائرَ حول الحركة الأمازيغية في المغرب، فألاحظ أنّ الغائب الأكبر في كل الجدل الدائر حول الأمازيغية هي الأمازيغية ذاتُها ـ كثقافةٍ وكأسلوبٍ للتعبير الفني والأدبي والرمزي. وحتى لا تَسْقط ندوتُنا في المطبّ ذاته، فإننا دعونا الدكتور عمر أمرير، باعتباره مختصًا في الثقافة الأمازيغية، وبالتحديد في الشعر الأمازيغي، إلى أن يقرِّب القارئَ العربيَّ من بعض خصائص الثقافة الأمازيغية ومميِّزاتها.

عمر أمرير: مناقشة المسألة الأمازيغية في هذه الفترة بالذات تكتسي راهنيةً ملحوظةً وأهميةً قصوى، لأنَّ من شأن ذلك أن يفتح الطريقَ أمام معرفة مستبطنة بأمور عديدة أهمُّها روحُ المسألةِ موضوع الجدل. لكنَّ ما نَلْمسه في الجدال الدائر حول موضوع الأمازيغية، وكما أشار إلى ذلك الأستاذ لبيض، هو غياب الثقافة والحضارة الأمازيغيتين! لذلك حرصتُ على أن تكون مساهمتي في هذه الندوة عبارةً عن تقديم شهادة عن الثقافة الأمازيغية؛ وهذه الشهادة يستفيد منها مَنْ يدافع عن الأمازيغية أوْ مَنْ يناهضها لأنها تضع أمامهما معًا آليّاتِ فهم طبيعة الثقافة الأمازيغية وخصائصها.

سأقتصر في شهادتي اليوم على الفترة التاريخية للمغرب قبل عام ١٩٥٦، أيْ قبل الاستقلال، لأبيِّن مظاهرَ الحضارة والفكر الأمازيغيْن، مبْرزًا في الآن ذاتِه خصوصيةَ هذه الثقافة ومميِّزاتها من خلال التركيز على مكوّن الشعر في الأدب الأمازيغي. ومن شأن هذه الإطلالة على التراث الشعري الأمازيغي أن تُسْعف القارئَ العربي على تلمّس الظواهر الثقافية والإبداعية في الثقافة الأمازيغية، كما أنَّها تستطيع أن تجسِّد كلَّ ما جاء في حديث الإخوة أخياط وأرحموش وأمينة عن مسألة الهوية الأمازيغية.

هناك مجموعة من الأساسيات ستتحكم في حديثي عن الإبداع الأمازيغي، وبخاصة الشعر. ومن أهمّها التنبيهُ إلى تجنُّب إسقاط أيّ نموذج شعري سابق قد يكون عَلِقَ بذهن القارئ العربي على قراءة الشعر الأمازيغي؛ ذلك لأنّ الشعر الأمازيغي يتميَّز بكيانه المستقلّ وخصوصياته التي تجعل منه كيانًا مغايرًا في بنائه وفي اشتغال صوره الشعرية عن القصيدة العربية. فإذا كانت أرقى مستويات بناء القصيدة العربية القديمة والحديثة معًا هي البلاغة، وبخاصةٍ أبوابُ التشبيه والاستعارة والمجاز والكناية، فإنّ بناء الصورة الشعرية في القصيدة الأمازيغية لا يقوم على هذه العناصر، وإنما يستند إلى البناء الرمزي. وعندما نقول هنا اللغة الرمزية فإنّنا لا نعني المذهبَ الرمزيّ كما تشكّل وتطوّر في الغرب؛ ذلك لأنّ البناء الرمزي في القصيدة الأمازيغية هو وليد الذهنية **المغربية**، وبخاصة الذهنية الثقافية العالمة. لهذا أَمْكننا تفريعُ اللغة الأمازيغية إلى فرعين: لغة أمازيغية متداوَلَة، وتتوزّع اليوم إلى لهجات أو لغات متنوعة؛ ولغة أمازيغية شعرية عالمة راقية تقوم على الرمز، وهذه اللغة هي التي تمثِّل ما يمكن أن نصطلح عليه بـ «الذهنية المغربية.» وللتدليل على ذلك نأخذ المثالَ الشعري الأمازيغي التالي: «ولكلنا رازال يريت تازالت مدن تنقن تمزكيدا تاوان الإمام.» فإذا ترجمنا هذا الكلامَ الشعريّ الأمازيغي حرفيًا إلى اللغة العربية فإنّنا سنُفْقده كلَّ دلالاته. فالمعنى الحرفي هو: «نام حتى الضحى، قام ليصلّي، الناس أغلقوا المسجد، والإمام ذهب.» إذا

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

اكتفينا بهذا المستوى الحرفي من الترجمة، فإنّنا نلاحظ أنّه لا يتضمّن تشبيهات ولا استعارات، وإنما هو مليء بالرموز، وهذا ما يجعل ترجمتَه متعذرةً. فكلمة «لكلنا رازال» لها أبعاد إيحائية تتمحور حول شخص لم يتزوج وظلّ يتصابى حتى أدركه المشيبُ، فراح يحب امرأةً جميلة، ولما ذهب إلى خطبتها من أهلها رفضوا أن يزوِّجوها له لأنه كبر في السنّ. و«تمزكيدا» هنا تعني عادةَ «صقرن» أيْ موسم الخطوبة عند الأمازيغ، والذي يمتدّ من شهر أكتوبر إلى شهر يناير. وفي هذه الفترة يترك الأمازيغُ لبناتهم عندما يبلغن سنَّ الزواج حريةَ الحوار الشعري في مجالس الشباب؛ وفي هذه المجالس تكون البنتُ قد اختارت حبيبَها وتعاقَدا على الزواج، ولا يحقّ لها بعد ذلك المشاركة في مجالس «صقرن.»

وعادةً ما يحدد الأمازيغ سنَّ البلوغ ليس اعتمادًا على العلامات البيولوجية، وإنما على قدرة الطفل على فهم المعاني الرمزية في الشعر. وكثيرًا ما يَخْتبر الأمازيغُ أبناءهم باللغة الرمزية ليحدِّدوا سنَّ البلوغ لديهم. وأعطيكم مثالاً: امرأة قالت لزوجها أمام ابنيهما: «إذا مررتَ من أمام المسجد فإيّاك أن تقف وتتأمل الصومعة.» وعندما عاد الطفل إلى أمه قال لها إنّ أباه مرَّ من أمام المسجد ووقف ليتأمل الصومعة. لكنَّ المعنى الرمزي للكلام ليس ما فهمه الطفل، إنما هو: إذا مرّ الرجل من الحيّ الذي تسكنه المرأةُ التي كان يحبّها قبل زواجه، فلا يقفنَّ أمام بيتها لئلاّ يراها وتراه!

إشارة ثانية بخصوص الفروق بين الشعر الأمازيغي والشعر العربي، وتتمثل في الأغراض الشعرية في كليْهما. إذ يجب ألاّ نُسْقط الأغراضَ الشعريةَ في الشعر العربي، أي المدح والهجاء والرثاء والفخر، على القصيدة الأمازيغية. صحيح أنّ هذه الأغراض كانت متضمَّنةً في بعض مضامين القصيدة الشعرية الأمازيغية، إلاّ أنّ التركيب العامّ لهذه القصيدة يقوم على مستويات غرضية مخالفة. فالشعر الأمازيغي ينقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية: الشعر التعليمي؛ والشعر الفني؛ والشعر الطقوسي، أي الشعر الذي يقال في الحفلات والأعراس، ويُعدّ ضروريًا في أيّ حفل، وبدونه يظلّ الحفلُ مجردَ فوضى ولا يَعْرف الأهلُ كيف ينظِّمون خروجَ العروس في ليلة العرس.

ولكي يصير الإنسان الأمازيغي شاعرًا فلا بدَّ له من أن يمرّ من مجموعة من الطقوس، وأهمُّها طقوسُ العبور. إذ لا يكفي أن يكون للشاعر صوتٌ جميلٌ وقوةُ شخصيةٍ ليصير شاعرًا، بل عليه إحضارُ ذبيحة لتُذْبح في الضريح أو المغارة، وينام الشاعر بعدها ثلاثَ ليالٍ على الأقل حتى يَحْلم بأنّه يأكل أو يتقيَّأ شيئًا. فإذا أتته هذه الرؤيا صار شاعرًا؛ أما إذا أتاه في الحلم رجلٌ يصيح فيه بأن يذهب أو يستيقظ، فمعنى ذلك أنّه لن يصير شاعرًا أبدًا.

يعتقد كثيرون أنَّ الشعر الأمازيغي لا مصادرَ له، وهذه في نظرنا مغالطة كبرى. فالشعر الأمازيغي له مصادر مهمة جدًا. للأسف لم تصلنا مصادرُ ما قبل الإسلام المكتوبة، بالرغم من أنّه وصلتنا أخبارٌ عن الأدب الأمازيغي ما قبل الإسلام؛ فقد كانت للغة الأمازيغية ملاحُمها، وما نزال حتى اليوم نتوفر على نصوص تؤكد أنّ الملاحم الأمازيغية كانت قويةً ومزدهرةً، الأمرُ الذي يدلّ على وجود حضارة أمازيغية ضاربة في عمق التاريخ. ومن مصادر الشعر الأمازيغي نَذْكر ما يلي:

١ ـ الذاكرة الشعبية: يتمتع الإنسان الأمازيغي بذاكرة قوية في حفظ الشعر. وهذا لا يعدّ امتيازًا بيولوجيًا بقدْر ما يشكّل ضرورةً تَفْرضها شروطُ الحياة؛ ذلك لأنّ ما يحفظه الأمازيغي من أشعار إنّما يقوم بالاستشهاد بها وبالتفكير بها. فالشعر الأمازيغي هو شعر الرموز والحكم، ولذلك كان جزءًا من حياة الإنسان الأمازيغي.

٢ ـ المخطوطات: فقد وصلتْنا مجموعةٌ من المخطوطات حول الشعر الأمازيغي، منها ما هو مبدَعٌ ومنها ما هو مترجَم. ويمكننا أن نَذْكر في هذا الصدد ما وصلنا عن المهدي بن تومرت، مؤسِّس الدولة الموحدية وواحدٍ من أكبر الشعراء الأمازيغ. أما في الترجمة فقد تُرجم كتابُ بن عاشر في الفقه. ووردنا أيضًا ترجمةُ كتب الطب والطب الشعبي والفلك والمنازل الفلاحية، وغيرُها كثير.

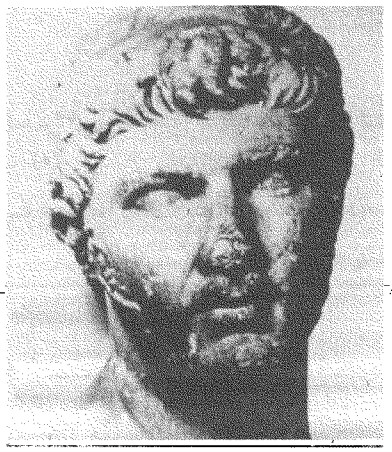

الملك بتلومي، ملك المغرب (٢٤ ـ ٤٠ ق.م.)

٣ـ المصادر المكتوبة : وهي مصادر وصلتْنا بلغات مختلفة، وأهمها اللغة الألمانية. ففي سنة ١٨٩٥ صدر كتاب لـ «هونشوم» عن الشعر الأمازيغي وأعلامه. وبالإنجليزية صدر كتاب لـ «جونسون» عن أغاني سيدي حمو، مجموعًا ومحقَّقًا ومحلَّلاً. أما باللغة الفرنسية فقد أُلِّف عن الشعر الأمازيغي الشيءُ الكثير.

٤ـ الأسطوانات السمعية: يمكن القول إنّ الأمازيغية تمتلك تراثًا ضخمًا من الأسطوانات التي تحتاج إلى رعاية الدولة وهيئات المجتمع المدني حتى لا تضيع كما ضاعت مصادرُ أخرى. فالأسطوانات التي سُجِّلتْ في الثلاثينيات ما تزال موجودةً إلى الآن ويَحْفظها أناسٌ عن ظهر قلب، لكنْ ليست لديهم القدرةُ على نقلها إلى الفونوغراف، إذ يحتاج ذلك إلى تقنيات دقيقة ومُتطوِّرة. وإذا استمعنا إلى هذه الأسطوانات، فإننا سنستمع إلى همُوم الناس وإلى مشاكلهم وإلى تاريخهم العريق. وفي هذه الأسطوانات يمكن أن يجد فيها الأنثروبولوجيُّ ما يبحث عنه، كما يَعْثرُ فيها السياسيُّ على ضالّته، والمؤرِّخُ على مادةٍ لإغناء صورته عن تاريخ المغرب العميق.

كما يمكنني هنا أن أقدِّم نموذجًا آخر عن الشعر الأمازيغي، وأعني به شعرَ الرحلات، لأنّ الرحلة تشكِّل مصدرًا لمعرفة ذواتنا. وتنقسم الرحلةُ الأمازيغيةُ إلى قسمين رئيسين: الرحلة الواقعية والرحلة الخيالية. فأما الرحلات الواقعية فغنيّة بأخبار البلدان والأعلام وطبائع الناس. وأما الرحلات الخيالية فلها أهدافٌ تربويّة. وأذكر كنموذج لهذا النوع من الرحلات رحلةَ «حمو نمّير»، وهي رحلة من الأرض إلى السماء قام بها رجلٌ أحبّ حوريّةً وأراد أن يحلِّق في السماء ليصل إليها، فاختار لرحلته طائرًا خرافيًا ذَبَحَ له فرسَه ـ وما أصعب أن يذبح الأمازيغيُّ فرسَه. وقبل أن يصل الحبيبُ إلى حوريته نَفَد لحمُ الفرس، فراح الرجلُ يقطع من عضلات يديه ويُطْعم الطائرَ الخرافي. ولما ذاق هذا الطائرُ اللحمَ التفت إلى الرجل وقال له: «يا حمو، هذا ليس لحمَ الفرس، بل لحمك.» فأجابه حمو: «أوصِلْني حيًا إلى حبيبتي ولو بقطعة لحم واحدة.» وهناك كذلك حكاية ذلك الصبي الذي صار من كبار العلماء، ولما مات وذهب في رحلة إلى الجنة بحث عن أبويه فلم يجدهما، وحين سأل عنهما قيل له ربما يكونان في عالم الجحيم. فلما رحل إلى هذا العالم وجد والديه بالفعل، فسألهما عن الذَّنْب الذي اقترفاه حتى عوقبا بالنار، فقالا له: «عندما كنتَ صغيرًا لم نجد ما نطعمكَ به، وكان العام عامَ مجاعة، فإذا بضيف حَلَّ بنا، فقتلناه وأخذنا ما معه من المال، فربَّيْناك وعلَّمناك به!»

في ختام مداخلتي أودّ أن أَخْلص إلى أنّ كلمة «أمازيغ» تعني الأحرارَ، أي النبلاء. وقد وصلتُ في تحليلاتي للعديد من النصوص والمخطوطات والأسطوانات الأمازيغية إلى أنّ الأمازيغ هو الفكر الحر؛ عنيتُ: إذا أردتَ أن تحاور فَلَكَ الحريةُ، لكنْ حاورْ بكلّ نبل. وهذا النبل لا يعزِّزه الخيالُ وحده، وإنما العقلُ كذلك. وإذا انتفى أحدُ هذه المقوِّمات فإنّ ذلك يعني الخروج عن الخصوصية والتميز اللذين يَطْبعان الحوار الأمازيغي. فليكن لقاؤنا اليوم محكومًا بهذه المقوِّمات (النبل والحرية والعقل) في سيرورته واستنتاجاته وآفاقه.

لبيض: هناك فكرة أودّ أن أطرحها للنقاش، وتتعلق بمسألة النضال من أجل الديموقراطية في المغرب. فالأمة والدولة في المغرب متماهيتان؛ والنضال الديموقراطي الحقيقي لا بدّ أن يضعنا في مواجهة سؤال الفصل بين العنصريْن؛ والفصل يستدعي إعادةَ التفكير في وظيفة المؤسسة الملكية. إنّ هاجس إعادة النظر في الهوية المغربية سيقودنا جميعًا إلى إعادة النظر في مفهوم الدولة وفي آليات شرعنة الدولة لنفسها ولوجودها. وهذا التحدي مطروحٌ بشدة اليوم على الإخوة في الحركة الأمازيغية. فهل تستطيع هذه الحركة أن تضع فصلاً قاطعًا بين مفهوم الدولة والأمة كما هو دارج في الأدبيات السياسية المغربية حاليًا؟ ومَنْ ستؤول إليه آنذاك القيادةُ؟ هل الدولة هي التي ستشكِّل ماهيةَ الأمة مرةً ثانية، أم أنّ الأمة هي التي ستختار الدولةَ التي ستمثِّلها؟

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

أخياط: للإجابة على سؤال الدولة والأمة، علينا العودة إلى موضوع الهوية. لا بدّ من الإشارة هنا إلى وجود نوعين من الهوية: الهوية المنسجمة والهوية المركّبة. ونحن، كحركة أمازيغية، نَرْفض تصنيفَ الهوية المغربية في إطار الهوية المركّبة، كما يرى البعض حين يَعتبرون هذه الهوية مشكّلةً من أعراق مختلفة: بربر وعرب وأندلسيون وزنوج. إنّ الهوية المغربية منسجمة وموحَّدة، لكنّها عرفتْ وفِد حضاراتٍ وأقوام وديانات، فاستوعبتْها داخلها، وتعايشتْ معها باعتبارها رافدًا من روافد الشخصية الثقافية الوطنية، من دون أن تتنازل عن أبعاد هويتها الوطنية المحكومة بالتاريخ والأرض والإنسان. وهذا يعني أنّ الدولة المغربية والقومية المغربية ليستا مكوّنتيْن من إثنيات مختلفة كانت في الأصل شعوبًا بدون أرض، فاندمجتْ مع شعوب أخرى بأرضها، فكوّنتْ دولةً معيّنةً. بل إنّ الأمازيغ كانوا على أرضهم، وكانوا شعبًا منسجمًا، إلى أنْ وَفَدَتْ عليهم أقوامٌ بفعل الهجرة أو بدواعي الاستعمار والاحتلال فاندمجتْ في الهوية الأمازيغية المغربية وتلبَّستْها راضيةً.

هناك نماذج من الدول ذات الهوية المركّبة مثل بلجيكا، حيث نجد الفلاميين قد اندمجوا مع شعب فرنسي بأرضه وتاريخه وحضارته، فاتفق الطرفان على تكوين دولة اسمُها بلجيكا، بحيث يكون مفروضًا على مَلِكِ البلاد أن يلقي خطابَه بلغتين رسميتين ووطنيتين هما الفلامية والفرنسية. ويمكن أن نَذْكر كنموذج آخر العراقَ وقضيةَ الأكراد فيه: فالأكراد ليسوا عربًا، بل كان هناك شعب كرديّ له أرضُه وتاريخُه وثقافتُه وحضارتُه، إلى أن جاءت الحربُ العالمية الثانية فشتَّتَتْهم بين تركيا والعراق وإيران... لذلك لا يستطيع أيُّ حاكم أن يذيب الأكرادَ أو يَمْحق هويتَهم أو يَدْمجها في هوية أخرى لأنهم شعب بأرضهم وبلغتهم وبثقافتهم؛ فلا الأكراد يَقْبلون أن يكونوا عربًا، ولا العرب يقبلون أن يصيروا أكرادًا. وبالتالي، فإنّ مستقبل العراق قائم على أساس دولة ذات هوية مركّبة. وهذا الوضع يكاد ينطبق على السودان. أما المغرب فلا ينطبق عليه مفهومُ الهوية المركّبة.

إنّ الهوية المغربية، كما نرى، لا تعتمد في تحديد خصائصها على العِرْق، وإنما ترتكز على الأرض والشعب والثقافة والحضارة. وهذه كلُّها مكوّنات ذات ملامح أمازيغية صرفة. فهناك زنوج جاءوا من إفريقيا ودخلوا إلى الهوية الأمازيغية، كما أنّ هناك عربًا قَدِموا من الجزيرة العربية واختاروا أن يندمجوا في الهوية الأمازيغية، وهناك أوروبيون نزحوا من أوروبا ودخلوا الأرض الأمازيغية وقبلوا الاندماج مع الشعب الأمازيغي. وداخل الحضارة الأمازيغية شكّلتْ كلُّ هذه الأعراق هويةً وطنيةً منسجمةً هي الهوية الأمازيغية. وحدهم العربُ المساكين هم مَنْ يتمسكون بالعِرْق ويتعصَّبون له. ففي إطار المنظومة العربية يقولون: العربي + إنسان آخر = إنسان عربي. فبمجرد أن يكون هناك عشرة أفراد عرب دخلوا أرضًا غيرَ عربية، يدّعون أنّ الكل ذاب فيهم وصار عربيًا! وهذا يدلّ على أنّ الفئة من العرب التي دخلت المغربَ مع الفتح الإسلامي فَرَضَت الهويةَ العربيةَ على باقي الشعب المغربي الأمازيغي اعتقادًا منها أنّ العِرْق العربي هو الصافي النقي الذي لا يُمْكن أن تَفْعل فيه عوائدُ الزمان ولا تقلّباتُ الجغرافيا. وشخصيًا أستغرب عندما أسمع في المغرب مَنْ يقول إنّ أصله عربي، رغم مرور كلّ هذه العصور والأحقاب، وكأنّ العِرْق لا يذوب ولا يتحول؛ في الوقت الذي نجد في أميركا مثلاً أنّ الرئيس الأميركي السابق كلينتون، وهو إيرلندي الأصل، لا يَذْكر أصله وإنما يفتخر بهويته الأميركية، لأنّه بعد مرور أجيال صار مواطنًا أميركيًا ـ فكرًا وثقافةً وحضارة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن؛ فهو رغم أصوله الألمانية إلاّ أنّه يظلّ أميركيًا ـ ثقافةً وسلوكًا ومشاعر. وليس سوى العنصر العربي الذي لا يذوب ولا يفنى في الهويات التي يَدْخلها.

ما يجب أن يفهمه الإخوةُ في المشرق العربي، وكذا أدعياءُ القومية في المغرب، أنّ الحركة الثقافية الأمازيغية ليست حركةً ضد فكرة القومية العربية حين تطبَّق في إطارها الجغرافي والبشري والتاريخي، حيث للعربي الحقُّ في أن يدافعَ عن هويته ويفتخرَ بقوميته أشدَّ الافتخار. لكنْ عندما تَخْرج هذه القوميةُ

الإسلاميون المغاربة غير قادرين على إبداع خطاب إسلامي ذي خصائص مغربية، كما كان الوضع في عهد المرابطين والموحدين

عن هذا الإطار وتُفْرض على الغير، فعندئذ تتحول إلى استعمار واحتلال تجب مقاومتُهما. لذلك نقول، نحن الأمازيغ، للعرب: إنّ لنا خصوصيَّتَنا ومميِّزاتِنا الحضارية، ولن نصير عربًا مهما فعلتم، وإنْ طال نضالُنا قرونًا من الزمان.

وردتْ في بعض المداخلات إشارةٌ إلى الاهتمام الأجنبي بالقضية الأمازيغية من خلال الاستشهاد بكتابات كتّاب غربيين. والغاية من هذه الإشارة، كما لا يخفى على لبيب، ربطُ الحركة الثقافية الأمازيغية بسياقٍ غيرِ السياق الحقيقي الذي تبلورتْ داخلَه، وذلك لنعتها بالعمالة للغرب الاستعماري. وقد سبق لي في المداخلة الأولى أنْ أوضحتُ السياقَ التاريخيَّ والمجتمعيَّ الذي تحكَّم في نشأة الحركة الأمازيغية، حيث كانت تعبيرًا عن حاجة مجتمعية واستجابةً لشرط تاريخي عنيف كان قد أدّى بالمغرب إلى معايشة فترات حالكة من تاريخه (سُمِّيتْ بفترات الحديد والنار). لهذه الغاية أقول لمروِّجي خطاب «المؤامرة والعمالة» إنّنا لسنا صنيعة فرنسا أو أميركا، ونربأ بأنفسنا عن أن نتكلم على ثقافتنا وحضارتنا الأمازيغية انطلاقًا مما كتبه هؤلاء الكتّابُ الذيْن وَرَدَتْ أسماؤهم في إحدى المداخلات. إنّ الكتابات الفرنسية التي أوردها الأخ المسعودي لا تهمّنا نحن الأمازيغَ لأنّنا نحنَ مَنْ قاوَمَ الاحتلالَ الفرنسيَّ وعانيْنا بطشَه وتجبُّرَه؛ والقريةُ التي أنتمي إليها نصفُها خَرِبَ بقنابل الاستعمار الفرنسي. ونحن مَنْ قاوم كلَّ الاحتلالات التي واجهناها، من الرومان والوندال والبيزنطيين والعرب والفرنسيين. لذلك فنحن لسنا بحاجة إلى مَنْ يزايد علينا في الوطنية! وبمناسبة الحديث عن الكتابات الفرنسية عن الأمازيغية، أريد أن أسأل الأخ مصطفى عن الكتابات **العربية** عن الأمازيغ، وهم [العرب] مَنْ سَبَقوا الفرنسيسَ إلى استعمار المغرب واحتلاله؟ إنّ نظرية المؤامرة التي يتكلم من خلالها الأخ المسْعودي عفا عنها الزمانُ، والأهم منها ـ في نظري ـ العملُ على إعادة اكتشاف الذات والتحرر من النزعة الإسقاطية. فنحن نعيش لحظة تاريخية فارقة تحتّم علينا تحمُّلَ مسؤوليةِ إنصافِ تاريخنا وإعادة الاعتبار إلى شخصيتنا الوطنية، بعيدًا عن زيف الإيديولوجية ووحل الإثنية والعرقية.

ثم إنّني أتساءل دومًا لماذا يصرّ الإخوة في الحركات الإسلامية المغربية على وضع الأمازيغية في حالة تناقض وخصومة مع الإسلام؟ إنّه، لعمري، طرحٌ خاطئٌ حتى النخاع. فالأمازيغ مثلهم مثل جميع العجم في العالم. وأنتم تعرفون أنّ نسبة المسلمين العجم تبلغ ٩٠ بالمائة، وهؤلاء يمارسون ثقافتَهم وحضارتَهم ودينَهم بعجميتهم. فلماذا الأمازيغ وحدهم تريدون أن تضعوهم، عندما ينادون بإعادة الاعتبار للغتهم وثقافتهم ورفضهم للقومية العربية، في الخطّ الناقض للإسلام؟ الجواب ليس عسيرًا؛ فالحركة الإسلامية المغربية ليست إلاّ انعكاسًا للخطاب القومي العربي... بعمامةٍ إسلامية. لقد تبنّى الإسلاميون المغاربة ما أنجزه القوميون العرب، فراحوا يروِّجون له بمفاهيم إسلامية تَهْدف إلى إقصاءِ كلِّ تميّز. وأقولها وأكررها على مسامع الإسلاميين المغاربة، وقد قلتُها من قبل للأستاذ عبد السلام ياسين، أنتم غير قادرين على إبداع خطاب إسلامي ذي خصائص مغربية، كما كان الوضع في عهد المرابطين والموحّدين. أنتم، للأسف الشديد، لستم سوى نسخة من الخطاب الإسلامي المشرقي في المغرب. وسيكون مصيرُكم، إذا أنتم لم تتداركوا الأمر، صنوَ مصير خطاب القومية العربية في المغرب.

لبيض: في ميثاق أغادير ١٩٩١، طالبت الحركةُ الثقافيةُ الأمازيغية بسَنِّ سياسة لغوية وثقافية ديموقراطية، أساسُها الاعترافُ بكل اللغات بشكلٍ متساوٍ واحترامُ الحقوق الثقافية واللغوية لمختلف مكوِّنات الجسد الثقافي الوطني. لكنْ في خطابات هذه الحركة وفي تصريحات الفاعلين داخلها نلاحظ العكس، إذ نَلْمس حضورًا قويًا لخطاب النزعة الأحادية والاستئصالية، وذلك من خلال اعتبار الخطاب الأمازيغي نفسَه البدءَ والمنتهى في تشكيل الهوية الوطنية وفي تقرير المصير اللغوي والثقافي للشعب المغربي! السؤال الذي يُطرح على الإخوة في الحركة الأمازيغية هو التالي: إذا كنتم تناضلون من أجل مجتمع ديموقراطي، فأين هي الممارسة الديموقراطية في مثل هذا الخطاب؟ وإذا كانت مسألةُ الهوية

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

مسؤوليةَ كل الشعب المغربي الذي له الحقُّ وحدَه في تقرير مصيره الثقافي والهوياتي، فلماذا لم تطالبوا بإجراء استفتاء شعبي يقول فيه الشعبُ كلمتَه الأخيرةَ في الموضوع؟

النقطة الثانية هي أنّنا لا نفهم لماذا يصرّ الإخوة في الحركات الأمازيغية على تدويل القضية وإعطائها بعدًا خارجيًا. ففي مؤتمر ڤيينا لحقوق الإنسان الذي انعقد سنة ١٩٩٣، قدَّمت الحركةُ الأمازيغيةُ مذكّرةً اعتبرتْ فيها الأمازيغيين أقليةً تدافع عن هويتها المغتصبة من طرف أغلبية لا نَعْلم شكلَها، مع أنّ الحركات الأمازيغية لا تكفّ داخل الوطن عن ترديد أنّ الأمازيغ هم الأغلبية وأنّ الدم العربي لا يمثل سوى واحد بالمائة من الدم المغربي! ألا ترون أنّ الحسم في المسالة الأمازيغية أمرٌ يهمّ القوى الوطنيةَ الحيّةَ في المغرب، وأنّ تحقيق هذا الحسم بشكل توافقي بين أطراف المجتمع المغربي سيكون انتصارًا للديموقراطية ولتحقيق دولة الحق والقانون التي نسعى إليها؟

أرحموش: قبل قليل ربط الأخ المسعودي بين نضال الحركة الأمازيغية وبين الخطط الاستعمارية الفرنسية. وأعتقد أنّ الأمازيغ هم من أكبر ضحايا الفكر القدحي والمهين للشخصية الوطنية. ففي سنة ١٩٥٦، وبعد اتفاقية إيكس ليبان، كان أول عمل دَشّنتْ به الحركةُ الوطنيةُ فترةَ الاستقلال هو إغلاق مدرسة أزرو للغة الأمازيغية. تُضاف إلى ذلك ظاهرةُ الاغتيالات التي طالت آنذاك رموزَ الحركة الأمازيغية مستخدمةً [أي الحركة الوطنية] ما أَسْمَتْه من وحي خيالها «الظهيرَ البربريَّ.» وقلتُ «من وحي خيالها» لأنّ فرنسا هي التي صكّت المصطلح «الظهير المنظِّم للمحاكم العرفية البربرية.» وقد كانَ مجردَ ظهير من ثمانية فصول تحدِّد اختصاصاتِ بعض المحاكم، ولا علاقة له بالفصل بين العرب والأمازيغ؛ غير أنّ الحركة الأمازيغية هي التي جعلتْ منه قضيةً، ليتخذه بعد ذلك أعداؤها سبّةً يعيِّرونها بها.

بعد انتهاء «مرحلة الظهير البربري،» أصبحنا اليوم نواجَه بتهمة العمالة للغرب وللصهيونية والإمبريالية العالمية. وهي مجرد أحكامُ قيمةٍ، الغايةُ منها تحويلُ الأنظار عن حقيقة المعاناة التي يعيشها المغربُ، وعن درجة الظلم الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي تَرْزح تحته الغالبيةُ من المواطنين الأمازيغ المغاربة. وللأسف، فإنّ مثل هذه الأحكام تَصْدر اليوم عن أناس فشلوا فشلاً ذريعًا في التجاوب الخلاّق مع الإشكالية الجوهرية التي تَصْدمهم بها المسألةُ الأمازيغيةُ في المغرب خاصةً، وفي شمال إفريقيا عامة.

عندما نقول في الحركة الأمازيغية إنّ هناك إشكالاً لغويًا عميقًا في المغرب، فلأنّ هناك بالطبع إشكالاً لغويًا. ومَنْ ليست لديه الجرأةُ على مجاراتنا في النقاش واستنباط الحقائق في هذا الموضوع الشائك، يكتفي بالقول إنّ هؤلاء الأمازيغ يسعون إلى إثارة فتنةٍ من شأنها أن تَعْصف بالبلاد فتجزِّئها. ونحن نردّ بالسؤال: ماذا نجزِّئ من هذا الوطن؟ وإذا كانت هذه رغبتنا حقًا، فما هي الأجزاء التي ستَؤُول إلى الأمازيغ؟ هذه هي أحكام الحركة الوطنية، وهذه هي إفرازاتها المتشبّعة بالفكر القومي الشمولي والديكتاتوري! وها هي اليوم الحركة الإسلامية المغربية تتبنّى الخطابَ ذاتَه متلفّعًا برداء إسلامي، فتُصْدر خطابَ القدح وأحكامَ القيمة التي لا تستند إلى وقائع ولا تحتكم إلى تاريخ. ومع وجود مثل هذا الخطاب، فلا سبيل إلى التقدم في الحوار، وسنضطرّ يومًا ما إلى وضع فاصلٍ بيننا وبين هؤلاء، وآنئذ سنقول لهم وبدون مواربة: إنّ أرضَ اللّه واسعة!

طرح الأخ لبيض مسألةَ الارتباط بمؤتمر ڤيينا، وتساءل: لماذا تمّ تدويلُ القضية الأمازيغية وهي قضية وطنية؟ ولكي أجيبه على هذا السؤال، لا بدَّ أن نرصد أمامكم الظروفَ التي سبقتْ هذه المبادرة. فقد واجهت الحركةُ الأمازيغيةُ منذ نشأتها كلَّ أشكال الحصار المادي والمعنوي من طرف الدولة، ومن لدن الهيئات السياسية والنقابية ومنظّمات المجتمع المدني. لنأخذْ، على سبيل المثال، الشعارات التي تُرفع في المظاهرات المساندة للشعب

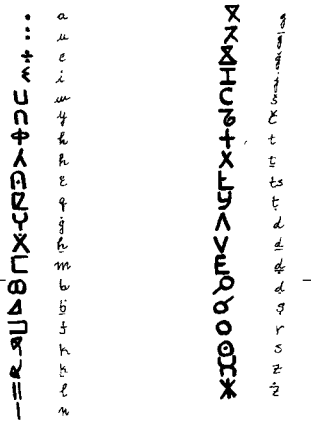

الحروف الأمازيغية، ومقابلها اللاتينية

الفلسطيني، من مثل: «خيْبر خيْبر يا يهود، جيشُ محمد سيعود،» «أمة عربية واحدة وشعب عربي واحد،» «والأرض تتكلم عربي...» إلى غير ذلك من الشعارات المستفزّة. وهذه من القضايا الخطيرة التي يتم الترويجُ لها من قِبل مجموعة من الفِعّاليات المرتبطة فكريًا بجهات معلومة في الشرق العربي، وهي موجَّهة ـ بالتحديد ـ لتقنين العقلية المغربية والفكر المغربي في اتجاه المشرق العربي؛ وهذا ما زاد من إضعاف حركة حقوق الإنسان والديموقراطية في المغرب. أمام هذا الوضع المأزوم لم يكن أمام الحركة الأمازيغية سوى الذهاب إلى المنتظم الدولي، وبخاصة المنظّمات غير الحكومية. وكان مؤتمر ڤيينا فرصةً أمامنا للتعريف بقضيتنا باعتبارها قضيةً إنسانية، قضيةَ شعبٍ محرومٍ من التعبير عن شخصيته الوطنية. والأستاذ إبراهيم كان معنا في مرحلة النضال التي لم تُسْفر عن أيّ شيء يذكر، فما المانع من أن نحوّل الموضوعَ إلى المنابر العالمية ذات التأثير القوي على مجريات الأمور الدولية؟! وحين قدّمنا اقتراحاتِنا ومطالبَنا إلى المنتظم الدولي استندنا إلى المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان، وهي مواثيق عالمية وملزِمة لكلّ الدول، بما فيها المغربُ الموقِّعُ عليها. والحديث اليوم عن «الوطني» و«الدولي» لا يتناغم مع الوضع العالمي الجديد: فلم تَعُدْ هناك حدود سياسية أو سيادية في مجال حقوق الإنسان، إذ لمْ يعد العالمُ يَسْمح باغتيال الشخصية الوطنية أو إبادة الجُهوِيّات داخل القطر الوطني دون أن تكون لذلك تداعياتٌ على المستوى الدولي. إنّ هناك اليوم ارتباطًا بين القضايا الإنسانية، سواء كانت مادية أو معنوية، لأنّها تتحول في لحظة خاطفة إلى قضية دولية تتدخل فيها المنظماتُ الحقوقيةُ والسياسيةُ المرتبطةُ بالأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بل يمكن أن تتدخل فيها حكوماتٌ ودولٌ لها غيرةٌ على حقوق الإنسان [!]. وهكذا، فعندما طَرَحْنا ملفَّ الأمازيغية على مؤتمر ڤيينا كنا قد استحضرنا كلَّ هذه التطورات العالمية في مجال حقوق الإنسان. وللإشارة، فإنّ تدويل القضية الأمازيغية لم يأتِ نتيجةَ المذكّرة المرفوعة إلى مؤتمر ڤيينا فحسب، بل نتيجة تأسيس الكونغرس العالمي الأمازيغي أيضًا، وتأسيس لجان موازية في أوروبا وأميركا لها صلةٌ بالموضوع. وهذا كلُّه يَدْخل في إطار التضامن العالمي مع قضية عالية يجب التعاطي معها بشكل إيجابي.

أما بخصوص قضية الدولة والأمة ومستقبل نضال الحركة الأمازيغية، فإنّني أؤكد أنّ الدولة المغربية وَضَعتْ نفسَها في حلبة الصراع كخصم لنا منذ أن تبنّتْ فكرًا عروبيًا قوميًا شوفينيًا وفكرًا أصوليًا سلفيًا وإرهابيًا! وسوف نناضل من أجل إعادة الاعتبار إلى الفكر الإنساني، وسنناضل ضد كل السياسات غير الوطنية التي تنتهجها الدولةُ والتنظيماتُ السياسية حتى نقيم أسسَ مصالحةٍ مع الذات الوطنية في أبعادها الحضارية والثقافية واللغوية الحقيقية. وهذا المشروع يحتاج بالأساس إلى دولة وطنية قوية وجريئة، بتنظيمات ومؤسسات ذات تمثيلية شعبية حقيقية ومؤمنة بالانفتاح وبالتنوع وبالحوار مع كافة ثقافاتها ولغاتها بشكل عادلٍ ومتساوٍ. وهناك تجارب دولية متقدمة استطاعت أن تحلّ كلَّ معضلاتها الثقافية دون ما حاجة إلى كل هذه الجعجعة التي أحدثها البعضُ في المغرب. ويكفي أن ننظر إلى تجارب كل من بلجيكا وألمانيا وسويسرا ونحاول أن نطبِّقَها في المغرب، ولو في إطار من الأنظمة الفيدرالية التي لا تقوم على المنطق اللهجاتي أو الجهوي، وإنما على منطق التوازنات الاقتصادية والسياسية والثقافية واللغوية.

أمينة: سبقني الأستاذ أرحموش إلى توضيح العديد من القضايا التي كنتُ أودّ طرحَها. لكنّني سأضطر إلى الوقوف عند التهم المجانية التي تكال بالأطنان للحركة الأمازيغية، والتي وردتْ في عرض الأستاذ المسعودي. ومن بين هذه التهم أنّ الأمازيغية طرح استعماري صهيوني. وما نستغربه أكثر هو أن نسمع مَنْ يدعي أنّ تدريس الأمازيغية في الجامعات العالمية ليس إلاّ مؤامرةً صهيونيةً ودليلَ عمالةٍ لجهات إمبريالية عالمية، في الوقت الذي لا نسمع مثلَ هذا الكلام عندما يتعلق الأمر

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

بتدريس اللغة العربية في هذه الجامعات نفسها وفي غيرها!

لو كانت الحركةُ الأمازيغيةُ مسنودةً بقوًى إمبريالية وصهيونية، ألم تكن هذه القوى قادرةً على حمايتها وضمان حقوقها المهضومة؟ ولو صحّ الادّعاء، ألم تكن الأمازيغية اليوم لتَنْعم ببعض من الدلال الذي تَرْفل فيه إسرائيلُ التي تعيث فسادًا وقتلاً في أرض فلسطين بدون مواربة وبدعمٍ لامشروطٍ من راعيتها وراعيةِ مشروعها الاستعماري العنصري: الولايات المتحدة الأميركية؟ وإذا كانت أمريكا تريد حقًا تبنِّي قضيتنا، فهل كانت ستُعْوِزها الحيلةُ والإمكانياتُ في فرض مطالبنا على الدوائر الرسمية في المغرب؟ وإذا كانت الأمازيغية طرحًا استعماريًا حقًا، فهل كنّا سنحتاج اليوم إلى مثل هذه الندوة حتى نستطيع إسماعَ صوتنا للآخر وطرحَ مطالبنا العادلة على المجتمعات العربية حتى تتفهم معاناتنا؟ إنّها حقًا ادّعاءاتٌ مجانيةٌ ومغرضةٌ تجانِب الحقيقةَ والواقع وتتمسك بأوهام الإيديولوجية المندحرة. ومثل هذه التهم لن تفيد في تحقيق الديموقراطية والعدالة الاجتماعية التي نسعى جميعًا إليها في مغرب «الانتقال الديموقراطي.»

المسعودي: أستسمح الأستاذ أمرير في أن أستعير منه تعبيرًا كان قد وظّفه في نهاية مداخلته، وهو «نبل الحوار الأمازيغي،» لأدعو الإخوةَ إلى ضرورة التسلح بمقوِّمات هذا النبل الأمازيغي حتى نرقى بحوارنا إلى مستوى الحوار الديموقراطي النبيل والحر.

في مداخلتي السابقة لم أتّهم أحدًا من الإخوة الشرفاء في الحركة الأمازيغية بالعمالة للاستعمار. لكنّني، كمتلقٍّ داخل المغرب، أقرأ يوميًا العديدَ من التصريحات ضد العروبة والعربية، وأسْمع الشعارات التي تُرفع في بعض المظاهرات الشعبية من نوع «لا لعروبة المغرب،» وأرصد تصريحاتٍ ناريةً تقف موقفًا سلبيًا من الإسلام والفتح الإسلامي، إضافةً إلى مواقف تدعو إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني. وإزاء ذلك كله لا أجد سبيلاً آخر لتفسير كلّ هذا إلا بربطه بسياق الأفكار الاستعمارية التي ظهرتْ منذ فترة بعيدة وتخصّ القضيةَ الأمازيغية.

وإذا أردنا أن نتحلّى بالنبل الأمازيغي في الحوار، فيجب أن لا نصادر الرأيَ المخالف. ومن المجحف عندما نتحدث عن الحركة الإسلامية المغربية أن نختزلها في شخص الأستاذ عبد السلام ياسين. وهناك بالطبع جسم حركي إسلامي ممتدّ يضمّ أصواتًا تعاني اليوم تحت الحصار القمعي للنظام، وهي بالمناسبة أصواتٌ ديموقراطيةٌ تَحْمل مشروعًا حضاريًا بديلاً، وتحاول الإجابةَ ـ من خلاله ـ على كل التعقيدات التي تعيشها الأمةُ، وفي مقدمتها إشكاليةُ الهوية. ومن أهمّ ما يميِّز هذا المشروعَ الحضاريَّ تعاليه على الأعراق والأجناس واللغات، والعودةُ بالإنسان إلى جوهر تكوينه الحقيقي ـ وهو جوهرٌ فكريٌّ بالأساس.

لاحظتُ في حديث بعض الإخوة عن الأمازيغية تبنِّيهم للخطاب العِرقي، وإنْ كانوا يرفضونه، وذلك من خلال الانطلاق من مبدإ «أنا أمازيغي والآخر غير ذلك.» وأما نحن فنقول إنّنا جميعًا مغاربة بأوجه متعددة تندغم جميعًا داخل وطنٍ اسمُه المغرب. لهذه الغايات جميعها أدعو الإخوة إلى العودة إلى خطاب الحركة الأمازيغية وقراءته في تعدده وتنوعه؛ فالحركة الإسلامية عام ٢٠٠٤ هي غيرُها الحركة الإسلامية في سنوات الثمانينيات، بعد أن شهدتْ جملةً من التطورات والتغيرات العميقة والفاعلة.

ما نستغربه في كلام الإخوة في الحركة الأمازيغية هو تغييبُهم الكليّ لاختيارات الإنسان المغربي على مدار التاريخ. وإلاّ فكيف تَحْتقر اليوم المجاهد عبد الكريم الخطابي الذي اختار المشرقَ عمقًا استراتيجيًا له في كفاحه ضد الإمبريالية العالمية آنذاك؟ ولماذا تحتقر اليوم اختياراتِ العلاّمة المختار السوسي؟ بل ولماذا تحتقر الاختياراتِ الاستراتيجيةَ الكبرى للدول المغربية المتعاقبة: بنو عصام، بنو مدرار، بنو يفرن، بنو زيز، بنو حماد، بنو الأفطس، المرابطون، الموحّدون، الوطاسيون... وهي دولٌ

لو كانت الأمازيغية مسنودةً بقوى إمبريالية وصهيونية، ألم تكن اليوم تَنْعم ببعض من الدلال الذي ترفل فيه إسرائيل؟!

أمازيغيةُ النشأة والأصول والمرجعيات؟ ألم نتساءل يومًا لماذا اختارت هذه الدول الشرقَ العربيَّ عمقًا استراتيجيًا في سياساتها الدولية الخارجية؟ ولماذا لم تطرح مثل هذه الحساسيات التي تروِّج لها الحركةُ الأمازيغيةُ اليوم؟

يجب على الإخوة في الحركة الأمازيغية أن يدركوا أنّنا كمغاربة نختلف من حيث الوجود والمسار الحضاريان عن الوجود الأفغاني والفارسي أو غيرهما. فنحن وَجَدْنا استقرارَنا مع الفتح الإسلامي. وأعتقد أنّ الأستاذ أمرير من خلال الوثيقة التي قدَّمها لنا استطاع أن يجيب بشكل كبير على درجة التماهي والتداخل عند المغاربة بين المعطيَيْن التاريخيَيْن. وقد أشار إلى الشعر الأمازيغي، وأنا من المطَّلعين على هذا الشعر، وبالخصوص الشعر الأمازيغي الريفي في فترة الستينيات، وأستطيع القول إنّ ثمة تماهيًا كبيرًا بين الشعر الأمازيغي والشعر العربي. وما يَحْدث الآن للأغنية الأمازيغية فيه كثيرٌ من المَسْخ والتهجين، القصدُ منه عزلُه عن امتداده العربي.

وختامًا أقول إذا أردنا أن نتطور في الحوار، فيجب أن نحترم الآراء المتعددة. وإذا كنّا لا نريد أن نعيد إنتاج الاستبداد القومي المشرقي، فيجب علينا كمغاربة وكأمازيغ التحلّي بمستوى عالٍ من النبل في الحوار والديموقراطية.

أخياط: أولاً، أظنّ أنّ الأخ المسعودي يَعْلم أنّه داخل كل حركة توجد سلوكات، وبالتالي لا يمكننا أن نَحْكم على أية حركة من خلال أفعال أو تصريحات أشخاص محددين. كلُّ ما قدَّمه الأخ من دلائل على أنّه موقفُ الحركة الأمازيغية ليس في الحقيقة سوى مواقف شخصيات لها الحريةُ الكاملةُ في أن تُصْدر مواقفَها بالشكل الذي يُرضي قناعاتها. أما الحركة الأمازيغية فلها قنواتُها الرسميةُ التي تعبِّر من خلالها عن مواقفها.

ثانيًا، عندما يَرْفع البعضُ شعار «لا لعروبة المغرب» فهو شعار بمثابة رد فِعل على مَنْ يَرْفع شعار «المغرب دولةٌ وأمةٌ عربيةٌ وإسلامية» وهو يَعْرف أنّه لا يوجد في المغرب عرب ومسلمون فقط، بل هوية وطنية كبرى. وعندما نتكلم عن العروبة ونقف منها هذا الموقفَ السلبيّ، فإنّنا نشير بالبنان إلى إيديولوجية الفكر القومي العربي باعتبارها إيديولوجيةً إثنيةً عرقيةً إقصائية، ولا نَقْصد بذلك **اللغةَ العربيةَ** التي أعطاها الأمازيغ من فكرهم وإبداعهم وجهدهم أكثرَ مما أعطاه لها المتحذلقون بالشعارات القومية البرَّاقة.

تحدَّث الأخ مصطفى عن إنجازات الحركة الإسلامية في سبيل القضية الأمازيغية. وأنا أسأله الآن: ماذا قدَّمت الحركةُ الإسلاميةُ للحركة الثقافية الأمازيغية؟ وأطلب منك يا أخ مصطفى أن تذكر لي عملاً وحيدًا قدَّمتُه حركتُكم وغيرُها في سبيل دعم الأمازيغية في المغرب، سواء في منشوراتها أو مطبوعاتها أو ندواتها.

المسعودي: عندما يتحدث الأستاذ إبراهيم عن مساهمة الحركة الإسلامية المغربية في العمل الأمازيغي، فلا بدّ أن يَعْلم أنّ مشروع الحركة الإسلامية الحضاري يتعالى على مسألة اللهجة واللغة. الحركة الإسلامية الديموقراطية والمتنورة مستعدّةٌ اليومَ لحل الإشكاليات الجوهرية في المغرب، ولديها مشروع كبير وطموح، من أبرز سماته المساهمةُ في تحقيق الانتقال إلى الدولة الديموقراطية. وآنذاك يُمْكننا فتحُ كل الملفات العالقة و..

أخياط (مقاطعًا): رجاء أن تحدّثنا عن أشياء ملموسة، واعْفِنا واعْفِ القارئَ العربيَّ في المشرق من الشعارات التي أقضَّت مضجعَه دون جدوى منذ سنوات عديدة. إذا كنتم حركةً حقيقيةً، فأَخبرْنا عن منجزاتكم العملية في مجال دعم القضية الأمازيغية باللغات الأمازيغية. أما الكلام العامّ والفضفاض فقد شبعنا منه حدَّ التخمة. إنّ كلامكم، اليوم، يشبه خطابَ اليسار المغربي في الستينيات: فقد كان يبشِّر هو كذلك ببزوغ الدولة الديموقراطية، وبحلّ كلّ المعضلات السياسية والاجتماعية والثقافية واللغوية داخل رحابه؛ ولكنْ حين جاء إلى سدّة الحكم لم يفعل للأمازيغية غيرَ مزيدٍ من التضييق والحصار!

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

المسعودي: هناك العديد من الجمعيات الأمازيغية الإسلامية التي تعمل في المجال وبالمواصفات التي ذكرتم.

أخياط: واللّهِ لا أعرف واحدةً منها!

المسعودي: هذه مشكلتك. ربما لا تتابع ما يجري من تفاعلات في الساحة الثقافية؟

أخياط: لنفترضْ أنّ هذه الجمعيات موجودة، فأين هي إنتاجاتُها بالأمازيغية؟ هذا هو المهم بالنسبة إلينا.

المسعودي: مَنْ أعطاك الحقَّ لتنصِّبَ نفسَكَ حَكَمًا، فتَحْكم على هذا بأنّه أمازيغي وعلى ذاك بأنّه غير أمازيغي؟

أخياط: ليس هذا هو المهم. الأهمّ عندي أن تسمي لي جمعيةً أمازيغيةً إسلاميةً تنتج باللغة الأمازيغية!

المسعودي: للأسف الشديد، فإنّ ما يدّعيه الأستاذ أخياط أمامنا يُعتبر نوعًا من قرصنةِ مَلْمح من ملامح الهوية المشتركة بيننا كمغاربة. ونحن نرفض تجزِّيءَ ملامح الوجه المغربي الواحد: فالعربي والأمازيغي والأندلسي والزنجي هم جميعًا ملامحُ لوجه واحد. ونحن كحركة إسلامية نَحْمل مشروعًا حضاريًا، ونرى أنّ كل إنتاج ينطلق من الهوية الحضارية المغربية إنّما هو إنتاج **مغربي**، سواء أكان أمازيغيًا أم أندلسيًا أم فرنسيًا أم عربيًا. إنّ مشكلتنا الأساسية اليوم هي بناءُ الدولة الديموقراطية، وداخلَ هذه الدولة سنَحْسم في العديد من الاختيارات الكبرى للدولة المغربية. وإذّاك، إذا أراد الإنسانُ المغربيُّ أن يتحول إلى أمازيغي، فله ذلك.

نقطة أخرى أُعيدُ إثارتَها مرةً أخرى، وهي المتعلقة بالأمازيغية كوسيلة للتواصل، لأقول إنّ الأمازيغية لم تنتقل بعدُ إلى دائرة اللغة التي تستحق فعلاً البحثَ في المشترك. لقد قلتُ للأخ إبراهيم أنت أمازيغي وأنا أمازيغي، ولكنْ مع ذلك يَصْعب التواصلُ بيننا. أليس هذا إشكالاً حقيقيًا يجب أن نجيب عنه بكل موضوعية وبدون تحيز؟

أمينة: فيما يتعلق بنقطة التواصل بين اللغات الأمازيغية، لا أعتقد أنّ المتكلم بهذه اللهجة الأمازيغية لا يَفْهم ما يَنْطق به المتكلِّمُ باللهجة الأمازيغية الأخرى. وحتى إذا عثرنا على بعض الحالات فمردُّها إلى أنّ الأمازيغية غيرُ موجودة في التعليم والإعلام. وهدفُ نضالنا في الحركة الأمازيغية هو أن تجد الأمازيغيةُ مكانتَها اللائقةَ بها في المؤسسات التعليمية والإعلامية والإدارية. وإذا تحقَّق هذا المبتغى، فإنّ ما يَظْهر من تباعد بين اللغات الأمازيغية سينتفي لا محالة.

أخياط: المشروع الذي أشار إليه الأستاذ مصطفى لا أتفق معه، لأنه ببساطة لا يستند إلى برنامج عمل ملموس. هذا الخطاب الذي يروِّج له داخل الحركة الإسلامية المغربية يستمدّ نسغَه من حركة اليسار المغربي عندما كان في المعارضة. وما زلتُ أتذكر أنّ أقطاب حركة اليسار كانوا قد اجتمعوا في بيتي ذات ليلة وجَرَّنا الحديثُ إلى وضعية الأمازيغ، فقالوا إنّ هذا المشكل سنحلّه في إطار الدولة الديموقراطية، وأجبتُهم ساعتَها أنّ الأحزاب في الدول المتقدمة تمارس برامجَها حتى قبل أن تتسلم مقاليدَ الحكم، فلماذا لا تبادرون **الآن** إلى طرح الإشكال وإيجاد الحلول المناسبة له؟ والكلام نفسه قلته للأستاذ عبد السلام ياسين.

المسعودي (مقاطعًا بشدة): نحن نختلف مع عبد السلام ياسين في اختياراته وتكتيكاته. وعبد السلام ياسين لا يمثِّل إلاّ نفسَه وحركتَه، ولا يمثِّل مجموعَ الحركة الإسلامية المغربية.

لبيض: كلام الأستاذ أخياط واضح. فهو يريد أن يقول إنّ الخطاب الإسلامي خطاب ديماغوجي، إيديولوجي في عمقه، تبريريٌّ في سلوكياته. وأمّا اللحظة التاريخية فتتطلب منّا جميعًا توضيحَ موقفنا من هذه الحركة، إنْ بالقبول أو

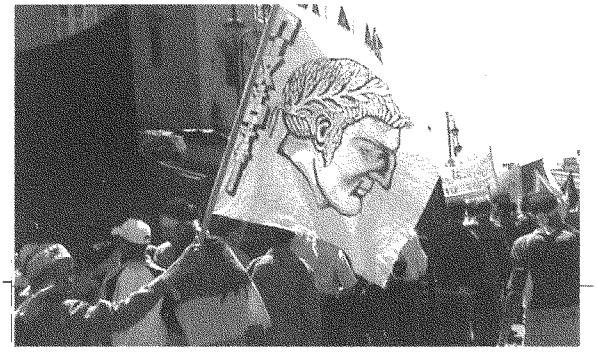

تظاهرة في مراكش، تحمل صورة ملك الأمازيغ ما قبل مجيء العرب، أيار ٢٠٠٤

بالرفض، ولكنْ بناءً على قناعات علمية تُسْهم في تطوير آليات الانتقال الديموقراطي... وإن كنتُ شخصيًا أرى أنّ موضوع «الاعتراف» صار متجاوَزًا بعد أن أقدمت الدولةُ على تأسيس «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،» وأقرّت اللغات الأمازيغية لغاتٍ وطنيةً. لكن ما يُنتظر منّا جميعًا هو تفعيلُ هذا المكتسب، والعملُ على إعداد البرامج التعليمية للغات الأمازيغية، وتسطيرُ البرامج الإعلامية الراقية للتعريف بالثقافة والحضارة الأمازيغيتيْن. ومثلُ هذا العمل الضخم يستدعي فتحَ حوار وطني حول الثقافة الوطنية، ليمرّ الجميعُ إلى مرحلة الانتقال الثقافي الحقيقية التي ستجد فيها كلُّ التنويعات الثقافية واللغوية فضاءً للعمل وللتعبير الحر عن الخصوصية والتميز في إطار من الوحدة الضامنة لاستقرار التوازنات ضمن البعد الحضاري الأكثر غنى والأكثر عمقًا في تشكيل الشخصية الوطنية المغربية.

المسعودي: الإشكال في نظري ليس قائمًا هنا، بقدْر ما هو مرتبط برغبة المغاربة أجمعين في بناء الدولة الوطنية الديموقراطية التي يمكن أن تُحلّ في إطارها جميعُ الإشكالات، بما فيها الخياراتُ الاستراتيجية للدولة المغربية.

لبيض: ولكنّي، شخصيًا، لا أفْهم معنى «بناء الدولة الديموقراطية.» هل، هي وصفةٌ جاهزةٌ تقدَّم إلينا وعلينا الامتثالُ لنصائحها حتى يتحقّق لنا الشفاءُ الكليُّ من المعضلات التي نعانيها؟ إنّ بناء الدولة الديموقراطية ليس مشروعًا تخطّ معالمَه هذه الجهةُ أو تلك، بقدْر ما هو إجماع وطني على ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة في حياة المجتمع، الأمر الذي يعني ضرورة مشاركة كافة الاتجاهات في إقامة حوار وطني حول الانتقال الديموقراطي. والأمازيغ هم جزء هام من التشكيل المجتمعي في المغرب، وبالتالي فإنّ مساهمتهم الفعلية في بناء الدولة الديموقراطية واجبة وأساسية ولا يمكن تأجيلُ القضية إلى ما بعد بناء الدولة المبتغاة!

المسعودي: في إطار الدولة الوطنية الديموقراطية سنحلّ الإشكالَ اللغوي والثقافي

أخياط: الذين يَحْكمون الآن يقولون إنّهم يحكمون وفق آليات دولة الحق والقانون وسيادة الديموقراطية. أليس باسم الديموقراطية تستباح اليومَ الحقوقُ وتُنتهك الحرياتُ في المغرب؟

المسعودي: الأستاذ أخياط ربما لم يتناول مشروعَ الحركة الإسلامية في أبعاده الكبرى، وفي الأهداف التي تجيب على كل الإشكاليات التي طرحناها. لكنّ الإشكال بيننا وبين بعض الجمعيات الأمازيغية هو: عن أية أمازيغية نتكلم؟ فنحن ضد تحويل الأمازيغية إلى لغم لإرباك المجتمع المغربي، والتشويش على التحول الديموقراطي، وإدخالِ الأمازيغ في صراع مع الإسلاميين. ونحن نقول ونعيد: إنّ التراث الأمازيغي تراث إسلامي بالدرجة الأولى، وبالتالي فإنّ الأمازيغية يجب عدم التعامل معها في انعزال عن باقي معضلات وجود الإنسان المغربي. إنّها شأن داخلي يجب أن يعالَجَ في سياق وحدة الأمة الإسلامية، لا في سياق الغرب وتآمره على شعوبنا. الأمازيغية رافدٌ من روافد الثقافة المغربية، والإسلامُ هو المرتكزُ الأساسُ للأمازيغية، والأمازيغيةُ والعربيةُ وجهان لعملة واحدة هي الإنسان العربي.

في ضوء هذه المبادئ نَقْبل معالجةَ القضية الأمازيغية. أ سَوَّلَتْ له نفسُه أن يَرْفع شعارَ «لا لعروبة المغرب،» فهو ينحر نفسَه خصمًا لنا ويقدِّم ذاتَه نقيضًا لقيمنا وأصالتنا وهويتنا العربية الإسلامية.

أما فيما يتعلق بإنتاج الحركة الإسلامية في مجال الثقافة واللغة الأمازيغيتين، فأدعوكم إلى أن تتابعوا بشكل علميّ وموضوعيّ خطابَ الحركة الإسلامية المتنوّرة والديموقراطية وإنجازاتها في هذا المجال. وإذا كان ثمة ما يخفى عن الأنظار من جليل هذه الأعمال، فمردُّه إلى واقع القمع الذي يمارَسُ على هذه الحركة.

ندوة الأمازيغية: هوية ثقافية أم رهان سياسي؟

إنّنا حركة إسلامية نسعى إلى تأسيس القطب الديموقراطي الذي يمكن أن يكون فضاءً جامعًا لليساري واليميني والإسلامي والشيوعي ولكل التيارات والأفكار. أما اختلاقُ النزعات التافهة، مرةً حول المرأة ومرةً حول الأمازيغية، فهو رجسٌ من عمل النظام الحاكم و«اللوبيّات» المتنفِّذة داخله من أجل عرقلة مسيرة المجتمع نحو الديموقراطية.

أخياط : إذا كان الأستاذ مصطفى قد عجز عن تقديم عمل واحد للحركة الإسلامية في سياق دعمها للأمازيغية، فأنا سأقدِّم له ما أقدمتْ عليه الحركةُ الثقافيةُ الأمازيغية لخدمة الإسلام. فنحن في «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي،» ومنذ السبعينيات، قمنا بتحقيق كتاب سيدي محمد أوعلي «أوزال» وأصدرناه. وأصدرنا كتاب العمل السوسي. كما أصدرنا كتاب **السيرة النبوية** بالأمازيغية. ومؤخرًا ترجمنا كتاب **معاني القرآن** إلى الأمازيغية. ولدينا مشروعٌ لـ «تمزيغ الفكر الإسلامي.» هذه كلُّها إصداراتٌ بالأمازيغية حول الإسلام. فهل يستطيع عاقل أن يدّعي أنّ الحركة الأمازيغية تعادي الإسلام؟

لبيض: صراعنا جميعًا، مهما اختلفتْ سبلُنا، يجب أن يكون اليوم ضد شقّ المجتمع. صراعنا يجب أن ينطلق من عمق المجتمع ويؤطَّر داخل المؤسسات الديموقراطية، وإلاّ كان صراعًا سيزيفيًا يَفْتقد المعنى، ويَفْقد البوصلةَ، ويغرق في أتون الشوفينية والعرقية.

إنَّ الحركة الأمازيغية قد تكون آليةً من آليات تحديث الخطاب الثقافي والسياسي المغربي، وأفقًا للتغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي. ولكنْ لن يتأتى لها ذلك إذا ظلت منعزلةً في حركيتها وفي خطابها، ولن تصمد كثيرًا إلاّ إذا انصهرتْ في حركة كبرى لقوى التغيير في المجتمع المغربي باختلاف ألوانها وأشكالها. فلا سبيل لتحقيق الديموقراطية، ولا أمل في الاستجابة لمكونات المجتمع المغربي المغيَّبة عن الفعل والممارسة، إلاّ بتقوية حركة قوى التغيير الشاملة، التي بدأتْ بوادرُها في التجلي، وإنْ ما تزال مشتتةً وتفتقد إلى البرنامج الواضح المعالم والأهداف. أشكركم مجدّدًا باسم الآداب، **وإلى اللقاء.**

إبراهيم أخياط

رئيس «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي،» وهي جمعية أمازيغية، وعضو المجلس الإداري لـ «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،» ورئيس أشغال «المؤتمر العالمي الأمازيغي» لسنة ١٩٩٩.

بنت الشيخ أمينة

مديرة جريدة **العالم الأمازيغي**، وعضو «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.»

مصطفى المسعودي

عضو المكتب الوطني لـ «حزب البديل الحضاري،» رئيس تحرير جريدة **الجسر**، عضو المكتب الوطني للقطب الديموقراطي.

أحمد أرحموش

محام، رئيس «الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.»

الدكتور عمر أمرير

أستاذ جامعي، باحث في الثقافة الأمازيغية، «عضو المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.»